



الحكومة المصرية

مجموعة القوانين والمراسيم المتعلقة بالشؤون العامة



لا تنشر في هذه المجموعة إلا القوانين والمراسيم الصادرة من الحكومة المصرية . أما ما كان
خاصا بالشؤون الحربية وصادرا من السلطة العسكرية فينشر في "الوقائع المصرية" فضلا عن نشره
في مجموعة خاصة باللغة الفرنسية .

"١٧٨" المطبعة الأميرية بالقاهرة

١٩١٩

الفهرست التاريخيـة

الفهرست التاريخي

نمرة القانون	التاريخ	الموضوع	الصفحة
١	أول يناير	تحليف الموظفين الذين يندوبون بصفة خبراء أدام المحاكم الأهلية...	١
٢	» ١١	تقرير رسوم مؤقتة على ضرائب الأطنان بمديرية الجيزة...	١
مرسوم	» ١١	تحصيل رسم اضافي عن إعادة تصدير المراسلات المؤقن عليها وتحصيل رسم أرضية عنها...	٢
٣	» ٣٠	امتداد سلطة المحاكم المختلطة الى أول فبراير سنة ١٩١٨...	٣
٤	١١ فبراير	تعديل وإلغاء بعض أحكام من قانون المعاشات الملكية الصادر في ١٥ أبريل سنة ١٩٠٩ —	٤
مرسوم	» ١١	١٩ يونيو سنة ١٩١٠... تمديد مدة أعضاء مجلس الأقباط الأرثوذكسيين والمجالس الفرعية التابعة له...	٤
»	» ٢٠	اعتبار الدبلومات المعطاة من لجنة الامتحان التي ترسلها الى مصر كلية الحقوق بباريس...	٥
٥	» ٢٨	اختصاص المحاكم المختلطة في مواد المخالفات...	٦
٦	٢٢ مارس	ربط الميزانية العمومية لسنة ١٩١٧...	٦
٧	» ٣١	تقرير رسوم مؤقتة على ضرائب الأطنان بمديرية المنيا...	٧
مرسوم	٧ أبريل	تحديد رسم متماثل قدره ١٠ مليات على كل ورقة ذات قيمة تكلف البوستة تحصيلها...	٩
»	» ١٩	إنشاء مجلس محلي مختلط بيندرينها...	٩

الرقم الترتيب	الموضوع	التاريخ	نمرة القانون
١٦	اعتبار بعض موظفي لجنة حفظ الآثار العربية من مأموري الضبطية القضائية	١١ مايو	مرسوم
١٧	إحراز وحمل السلاح	١٥ »	٨
٢١	تحويل صفة مأموري الضبطية القضائية لباشمفتش الصيدليات ومفتشيها	١٧ »	مرسوم
٢١	تعديل رسم إرسال طرود البوطة الداخلية الصادرة من وإلى الواحات الداخلة	٣٠ »	»
٢٢	تعديل المادة الخامسة من الأمر العالي الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٩٠ بشأن تطعيم الجدرى	٢٦ يونيه	٩
٢٣	الاحتياطات التي يعمل بها للوقاية من الكوليرا ...	٢٦ »	١٠
٢٥	تعديل بعض مواد من قانون تحقيق الجنايات المختلط بشأن طرق الطعن بالنقض والابرار	٤ أغسطس	١١
٢٧	تعديل المادة الثانية من القانون نمرة ١٧ لسنة ١٩١٦ بالاحتياطات التي تتخذ لإبادة دود لوز القطن	٤ »	١٢
٢٧	اعتماد انتخاب عضو مجلس الأقباط الأرثوذكس العمومي	١١ »	مرسوم
٢٨	اعتماد القانون النظامي الجديد للجمعية الجغرافية السلطانية	١١ »	»
٢٩	القانون النظامي للجمعية الجغرافية السلطانية ...	—	—
٣٦	إنقاص زراعة القطن في سنة ١٩١٨	٨ سبتمبر	مرسوم
٣٧	تسجيل المراكب	١٤ »	١٣
٣٨	إنشاء مصلحة للتموين لمدة الحرب	٢٦ »	مرسوم
٣٩	تقرير رسم على السكر المصنوع أو المكرر في القطر المصري	٢٦ »	»

نمرة القانون	التاريخ	الموضوع	الترتيب
مرسوم ١٠ أكتوبر	تشكيل الوزارة الجديدة.....	٤١	
» ٢٠ »	تعديل الأمر العالى الصادر فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢		
» ٢٥ »	الخاص بالقرعة العسكرية ..	٤١	
» ٢٦ نوفمبر	منع تصدير الفضة ...	٤٢	
١٤	استمرار تحصيل عشور النخيل فى سنة ١٩١٩ على		
مرسوم ٢٦ »	موجب تعداد النخيل المعمول به من سنة ١٩٠٧	٤٢	
» ٢٩ »	مدة الخدمة فى الحرس السلطانى ووابورات الركائب		
١٥	السلطانية ...	٤٣	
» ١٠ »	تعديل القانون نمرة ١٧ لسنة ١٩١٦ المعدل بالقانون		
» ١٠ »	نمرة ١٢ لسنة ١٩١٧ بشأن الاحتياطات التى		
مرسوم ٣ ديسمبر	تتخذ لإبادة دود لوز القطن ...	٤٣	
» ١٠ »	تقدير رسوم إرسال طرود البوستة الصادرة من		
» ١٠ »	القطر المصرى الى السودان ...	٤٤	
» ١٠ »	تعديل المادة الحادية عشرة بعد المائة من لائحة		
» ١٠ »	الاجراءات فى المواد المدنية والمخالفات أمام		
مرسوم ١٠ »	محاكم الأخطاط... ..	٤٤	
» ١٠ »	تعديل حدود بندر طنطا الواجب تحصيل عوائد		
» ١٠ »	الأملاك على المباني الداخلة فيها ...	٤٥	

الفهرست الهجائية

الفهرست المحتجاة

الحقيقية

الموضوع

(حرف الألف)

آثار عربية - موظفو لجنة حفظ الآثار العربية . راجع : ضبضية قضائية .
اختصاص قضائي - راجع : محاكم الأخطاء . محاكم مختلطة .
اقباط أرثوذكس - راجع : بطرئكانات .
امراض عفنة معدية :

جدرى - تطعيم . تعديل المادة الخامسة من الأمر العالى الصادر
فى ١٧ ديسمبر سنة ١٨٩٠ . قانون نمرة ٩ فى ٢٦ يونيه ٢٢ ...
كوليرا - الاحتياطات التى يعمل بها للوقاية منها . قانون
نمرة ١٠ فى ٢٦ يونيه ٢٢ ...

(حرف الباء)

باشمفتش الصيدليات - راجع : ضبضية قضائية .
بحرية - راجع : جيش وبحرية .
بطرئكانات :

مجلس الأقباط الأرثوذكسين العمومى . اعتماد انتخاب عضو
فيه . مرسوم ١١ أغسطس ٢٧ ...
مجلس الأقباط الأرثوذكسين والمجالس الفرعية التابعة له . تمديد
مدة أعضائها . مرسوم ١١ فبراير ٤ ...
بها - راجع : مجلس على مختلط .
بوسنة :

تحديد رسم مماثل قدره ١٠ مليات على كل ورقة ذات قيمة تكلف
البوسنة تحصيلها . مرسوم ١٧ أبريل ٩ ...
تحصيل رسم اضافى عن اعادة تصدير المراسلات المؤتمن عليها
وتحصيل رسم أرضية عنها . مرسوم ١١ يناير ٢ ...

الموضوع	الصفحة
بوستة (تابع) :	
تعديل رسم ارسال طرود البوستة الداخلية الصادرة من وإلى	
الواحاح الداخلية . مرسوم ٣٠ مايو	٢١
تقدير رسوم ارسال طرود البوستة الصادرة من القطر المصرى الى	
السودان . مرسوم ٣ ديسمبر	٤٤
(حرف التاء)	
تجنيد الجيش والبحرية المصرية — راجع : جيش وبحرية .	
تحقيق جنائيات (قانون مختلط) — تعديل بعض مواده بشأن طرق	
الظن بالقض والا برام . قانون نمرة ١١ فى ٤ أغسطس	٢٥
تسجيل المراكب — قانون نمرة ١٣ فى ١٤ سبتمبر	٣٧
تطعيم الجدري — راجع : أمراض غفنة معدية .	
تعداد النخيل — راجع : عشور النخيل .	
تموين — إنشاء مصلحة له لمدة الحرب . مرسوم ٢٦ سبتمبر	٣٨
(حرف الجيم)	
جدري — راجع : أمراض غفنة معدية .	
جمعية جغرافية سلطانية :	
اعتماد قانونها النظامى الجديد . مرسوم ١١ أغسطس	٢٨
قانونها النظامى الجديد	٢٩
جائزة (المديرية الـ) — راجع : ضرائب الأتبان .	
جيش وبحرية — تعديل الأمر العالى الصادر فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢ .	
مرسوم ٢٠ أكتوبر	٤١
(حرف الحاء)	
حرس سلطاني ووابورات الركائب السلطانية — مدة الخدمة فيهما .	
مرسوم ٢٦ نوفمبر	٤٣
حقوق — راجع : دبلوم حقوق .	

الموضوع

(حرف الخاء)

خبراء — راجع : عماكم أهلية .

(حرف الدال)

دبلوم حقوق — اعتبار الدبلومات المعطاة من لجنة الامتحان التي ترسلها

الى مصر كلية الحقوق بباريس . مرسوم ٢٠ فبراير
دود لوز القطن — الاحتياطات التي تتخذ لإيادته — راجع : قطن .

(حرف الراء)

رسوم مؤقتة على ضرائب الأطيان — راجع : ضرائب الأطيان .
ركائب سلطانية — راجع : حرس سلطاني ووابورات الركائب السلطانية

(حرف السين)

سكر — مصنوع أو مكرر في القطر المصري . تقرير رسم عليه .

مرسوم ٢٦ سبتمبر
سلاح — إحرازه وحمله . قانون نمرة ٨ في ١٧ مايو

(حرف الشين)

شهادات أجنبية — راجع : دبلوم حقوق .

(حرف الصاد)

صيدليات — باشمفتشها ومفتشوها . راجع : ضبطية قضائية .

(حرف الضاد)

ضبطية قضائية :

اعتبار بعض موظفي لجنة حفظ الآثار العربية من مأموري الضبطية

القضائية . مرسوم ١١ مايو

ضبطية قضائية (تابع) :

تحويل صفة مأمور الضبطية القضائية لباشمفتش الصيدليات ومفتشها . مرسوم ١٧ مايو ٢١

ضرائب الأطنان :

١ تقرير رسوم مؤقتة عليها بمديرية الجيزة . قانون نمرة ٢ في ١١ يناير
٧ تقرير رسوم مؤقتة عليها بمديرية المنيا . قانون نمرة ٧ في ٣١ مارس

(حرف الطاء)

طرود البوستة — راجع : بوستة .

طنطا (بندر) — راجع : عوائد الأملاك .

(حرف العين)

٤٢ عشور النخيل — استمرار تحصيلها في سنة ١٩١٩ على موجب تعداد
النخيل المعمول به من سنة ١٩٠٧ . قانون نمرة ١٤ في ٢٦ نوفمبر
عوائد الأملاك — تعديل حدود بندر طنطا الواجب تحصيلها على
٤٥ المباني الداخلة فيها . مرسوم ١٠ ديسمبر

(حرف الفاء)

٤٢ فضة — منع تصديرها . مرسوم ٢٥ أكتوبر

(حرف القاف)

قطن :

٣٦ إقاص زراعته في سنة ١٩١٨ . مرسوم ٨ سبتمبر
دود لوز القطن — الاحتياطات التي تتخذ لإباده . تعديل
المادة الثانية من القانون نمرة ١٧ لسنة ١٩١٦ . قانون
٢٧ نمرة ١٢ في ٤ أغسطس
دود لوز القطن — الاحتياطات التي تتخذ لإباده . تعديل القانون
نمرة ١٧ لسنة ١٩١٦ المعدل بالقانون نمرة ١٢ لسنة ١٩١٧ .
٤٣ قانون نمرة ١٥ في ٢٩ نوفمبر

الموضوع

(حرف الكاف)

كوليرا - راجع : أمراض عفنة معدية .

(حرف اللام)

لائحة الاجراءات أمام محاكم الأخطاط - راجع : محاكم الأخطاط
لجنة حفظ الآثار العربية - موظفوها : راجع ضبئية قضائية .
لوز القطر - إبادة دوده . راجع : قطن .

(حرف الميم)

مجلس الأقباط الأرثوذكسين العمومي - راجع : بطرئكانات .
مجلس محلى مختلط - إنشائه بيدربنها . مرسوم ١٩ أبريل ... ٩
محاكم :

محاكم أخطاط :

تعديل المادة الحادية عشرة بعد المائة من لائحة الاجراءات
في المواد المدنية والمخالفات أمامها . قانون نمرة ١٦ في ١٠ ديسمبر ٤٤

محاكم أهلية :

تحليف الموظفين الذين يتدبون بصفة خبراء أمامها . قانون
نمرة ١ في أول يناير ... ١

محاكم مختلطة :

اختصاصها في مواد المخالفات . قانون نمرة ٥ في ٢٨ فبراير ... ٦
امتداد سلطتها الى أول فبراير سنة ١٩١٨ . قانون نمرة ٣ في ٣٠ يناير ٣
قانون تحقيق الجنائيات . تعديل بعض مواده . راجع :
تحقيق جنائيات .

- مخالفات — راجع : محاكم أخطا . محاكم مخالطة .
مراسلات مؤمن عليها — إعادة تصديرها . راجع : بوستة .
مراكب — تسجيلها . راجع : تسجيل المراكب .
معاشات ملكية — تعديل وإلغاء بعض أحكام من قانونها الصادر
في ١٥ أبريل سنة ١٩٠٩ والمعدل في ١٩ يونيو سنة ١٩١٠ .
قانون نمر ٤ في ١١ فبراير ٤
مفتش الصيدليات — راجع : ضبطية قضائية .
منيا (مديرية الـ) — راجع : ضرائب الأتبان .
موظفون — انتدابهم لأداء أعمال آل الخبرة أمام المحاكم الأهلية .
راجع : محاكم أهلية .
ميزانية عمومية — ربطها لسنة ١٩١٧ . قانون نمر ٦ في ٢٢ مارس ٦

(حرف النون)

- نخيل — راجع : عشور النخيل .
نقض وإبرام (محاكم مخالطة) — راجع : تحقيق جنايات .

(حرف الواو)

- وابورات الركائب السلطانية — مدة الخدمة فيها . راجع : حرس
سلطاني ووابورات الركائب السلطانية .
وزارة — تشكيلها . مرسوم ١٠ أكتوبر ٤١

(حرف الياء)

- يمين — تحليف الموظفين يمين عند أداء أعمال آل الخبرة أمام
المحاكم الأهلية . راجع : محاكم أهلية .

كشـف

بالقوانين المعدلة أو الملغاة جزئياً في سنة ١٩١٧

كشـف

بالقوانين المعدلة أو الملغاة جزئيا في سنة ١٩١٧

تاريخ أو نمرة القانون المعدل أو الملغى	موضوعه	نوع التعديل	القانون المعدل
سنة ١٨٧٥	قانون تحقيق الجنايات المختلط .	المادتان ١٥٣ و ١٥٤ استبدلتا والمادة ١٥٣ مكررة أضيفت والمادة ١٧٥ تعدلت .	قانون نمرة ١١
٢٩ مارس سنة ١٨٧٩ المعدل بأوامر عالية في ١٠ أكتوبر سنة ١٨٨٧ ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٩٤ ٦ ديسمبر سنة ١٨٩٩ ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ (*)	رسم إرسال المراسلات المؤتمن عليها .	المادتان ٦ و ٧ تمكلا أضيفت	مرسوم ١١ يناير
٢٧ مارس سنة ١٨٨٦	قانون المرافعات الأهل	المادة ٢٢٥ تعدلت بالنسبة للوطنيين الذين يتدبون لتأدية الخسيرة .	قانون نمرة ١
١٧ ديسمبر سنة ١٨٩٠	رسم تحصيل أوراق القيم التي تسلم البوسة لاجل تحصيلها .	المادة الخامسة المعدلة بالمادة الثانية من الأمر العالي الصادر في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٢ تعدلت	مرسوم ١٧ أبريل
٢٤ ديسمبر سنة ١٨٩٦	تعليم الجدارى .	المادة الخامسة تعدلت .	قانون نمرة ٩
١٠ أيلول سنة ١٨٩٧	حدود بندر طنطا الواجب تحصيل صوائد الأملاك على المباني الداخلة فيها .	الحدود تعدلت .	مرسوم ١٠ ديسمبر
٢٧ مايو سنة ١٨٩٩ المعدل بالقانون نمرة ٣ سنة ١٩١١ والقانون نمرة ١٠ سنة ١٩١٣	الاحتمالات التي يعمل بها للوقاية من الكوليرا .	المادة الثانية تعدلت مؤقتا لمدة الحرب بالنسبة لحسنة دبلوم الحقوق الذين يؤدون الامتحان أمام لجنة الامتحان التي ترسلها الى القطر المصري كلية الحقوق التابعة للجامعة بباريس تمكلا للقانون .	قانون نمرة ١٠

(*) راجع المادة ٣٠ من القانون نمرة ١ سنة ١٩٠٩ الخصاص بالخبراء .

تاريخ أو نمرة القانون المعدل أو الملقى	موضوع	نوع التعديل	القانون المعدل
٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢	قانون القرعة العسكرية (تجنيد الجيش والبحرية)	الفصل الثامن من القسم الثالث أضيفت إليه تبكئة .	مرسوم ٢٠ أكتوبر .
٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢	قانون القرعة العسكرية (تجنيد الجيش والبحرية)	المادة الثالثة من الفصل الأول من القسم الأول والفصل الخامس عشر من القسم الخامس تعدل بالنسبة للخدمة في الحرس السلطاني ووابورات الركائب السلطانية .	مرسوم ٢٦ نوفمبر
نمرة ٤ سنة ١٩٠٤ (*)	قانون تحقيق الجنائيات الأهلى .	المادتان ٣١ و ٦٧ تعدل بالنسبة للوظفين الذين يتدبون لتأدية الخدمة .	قانون نمرة ١
نمرة ٥ في ١٥ أبريل سنة ١٩٠٩ المعدل في ١٩ يونيو سنة ١٩١٠ بقانون نمرة ٢٩	قانون المعاشات المبكرة . .	المادة الثانية الفقرة الأخيرة ألغيت والمادة السادسة عشرة كلمات من آخر الفقرة الأخيرة ألغيت والمادة السادسة والعشرون النهاية العظمى المحددة فيها لا يعمل بها لأرامل وأولاد الوزراء والوزراء السابقين .	» » ٤
١٦ ديسمبر سنة ١٩١٢	إرسال طرود البوستة .	المادة الأولى تعدلت بالنسبة للطرود المرسلة من وإلى الواحات الداخلة .	مرسوم ٣٠ مايو
قانون نمرة ١٧ لسنة ١٩١٣	لائحة الاجراءات في المواد المدنية والمحلفات أمام محاكم الأخطاط .	المادة ١١١ تعدلت .	قانون نمرة ١٦
نمرة ١٧ لسنة ١٩١٦	احتياطات لإبادة دودلوز القطن .	المادة الثانية فقرة أضيفت	» » ١٢
نمرة ١٧ لسنة ١٩١٦ المعدل بالقانون نمرة ١٢ لسنة ١٩١٧	احتياطات لإبادة دودلوز القطن .	الفقرة الرابعة من المادة الرابعة تعدلت والفقرة الثانية من المادة الخامسة تعدلت .	» » ١٥

(*) راجع المادة ٣٠ من القانون نمرة ١ لسنة ١٩٠٩ انخاص بالخبراء .

كشف

بالقوانين الملغاة أو المستبدلة في سنة ١٩١٧

كشف

بالقوانين الملغاة أو المستبدلة في سنة ١٩١٧

القانون الملغى	موضوع القانون الملغى	تاريخ أو نمرة القانون الملغى
أمر عاه ١٩ ماي سنة ١٨٧٥	قانون نظام الجمعية الجغرافية السلطانية	ألغى واستبدل . مرسوم ١١ أغسطس
قرار ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٩٤	إنشاء مجلس محلي يتدرجتها ...	ألغى واستبدل . مرسوم ١٩ أبريل
قانون نمرة ١٦ لسنة ١٩٠٤	إحراز وحمل السلاح ...	ألغى واستبدل . قانون نمرة ٨ في ١٧ مايو

كشـف

بالقوانين التي صدقت عليها الجمعية العمومية لمحكمة الاسـئناف
المختلطة وفقا للأمر العالى الصادر فى ٣١ يناير سنة ١٨٨٩

كشـف

بالقوانين التي صدقت عليها الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة
وفقا للأمر العالي الصادر في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩

الرقم	الموضوع
قانون نمرة ٥	محاكم مختلطة — اختصاصها في مواد المخالفات جدري — تعديل المادة الخامسة من الأمر العالي الصادر في ١٧ ديسمبر
٩ » »	سنة ١٨٩٠ بشأن تعليم الجدري
١٠ » »	كوليرا — احتياطات الوقاية منها
١١ » »	محاكم مختلطة — تعديل بعض مواد قانون تحقيق الجنايات بشأن الطعن بالنقض والابرار
١٢ » »	دود لوز القطن — تعديل المادة الثانية من القانون نمرة ١٧ لسنة ١٩١٦ بالاحتياطات التي تتخذ لإبادة دود لوز القطن
مرسوم ٨ سبتمبر	قطن — إقراض زراعة القطن في سنة ١٩١٨
١٥ قانون نمرة ١٥	دود لوز القطن — تعديل القانون نمرة ١٧ لسنة ١٩١٦ المعدل بالقانون نمرة ١٢ لسنة ١٩١٧ بخصوص الاحتياطات التي تتخذ لإبادة دود لوز القطن

مجموعة القوانين والمراسيم المتعلقة بالشؤون العامة

الثلاثة شهور الأولى من سنة ١٩١٧

قانون نمرة ١ لسنة ١٩١٧^(*)

بتحليف الموظفين الذين يندوبون بصفة خبراء امام المحاكم الأهلية

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على قانون المرافعات الأهلى فى المواد المدنية والتجارية ،
وعلى قانون تحقيق الجنايات الأهلى ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحفانية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هوآت :

مادة ١ — موظفو الحكومة الذين يندوبون أو يجوز ندهم عادة بصفة خبراء
أمام السلطات القضائية نظرا لخبرتهم الفنية يجوز تحليفهم مينا واحدة أمام رئيس
محكمة الاستئناف الأهلية ، وتقوم الممين التى تؤدى بهذه الكيفية مقام الممين التى
يشترطها قانون المرافعات الأهلى فى المواد المدنية والتجارية ، وقانون تحقيق
الجنايات الأهلى بالنسبة للخبراء .

٢ — على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون . ويعمل به من تاريخ نشره
فى الجريدة الرسمية .

صدر بالبيت فيروز السلطان فى ٧ ربيع الأول سنة ١٣٣٥ (أزل يناير سنة ١٩١٧)

قانون نمرة ٢ لسنة ١٩١٧^(†)

بتقرير رسوم مؤقتة على ضرائب الأطنان بمديرية البحيرة

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على المادة ٣٥ من القانون النظامى الصادر فى أول يولية

سنة ١٩١٣ ؛

(*) الوقائع المصرية فى ٨ يناير سنة ١٩١٧ وجه ١ من العدد ٣

(†) الوقائع المصرية فى ١٥ يناير سنة ١٩١٧ وجه ١ من العدد ٥

وعلى قرار مجلس مديرية الجيزة الصادر في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٦ ؛
وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛
رسمنا بما هو آت :
مادة ١ — يضاف على الضريبة المقررة على الاطيان بمديرية الجيزة الرسوم
المؤقتة التي قررها مجلس المديرية بنسبة خمسة في المائة لمدة خمس سنوات ابتداء
من أ. يل سنة ١٩١٧ لغاية مارس سنة ١٩٢٢ .
٢ — تحصل الرسوم المذكورة في كل سنة مع أقساط الأموال ونسبتها .
٣ — على وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .
صدر على ظهر البانرة فيروز في ١٧ ربيع الأول سنة ١٣٣٥ (١١ يناير سنة ١٩١٧)

مرسوم

بخصوص تحصيل رسم اضافى عن إعادة تصدير المراسلات المؤتمن عليها
وتحصيل رسم أرضية عنها (*)

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر في ٢٩ مارس سنة ١٨٧٩ واللائحة
التنفيذية الخاصة به ؛

وبعد الاطلاع على الأوامر العالية الصادرة في ١٠ أكتوبر سنة ١٨٨٧
وفي ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٩٤ وفي ٦ ديسمبر سنة ١٨٩٩ ؛
وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛
رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — اذا أعيد تصدير خطاب مؤتمن عليه الى جهة جديدة بأسباب
تغيير محل اقامة المرسل اليه ، أو بداعى رده الى مرسله ، أو لأى سبب آخر ،
تتحصل عنه أجرة جديدة عن نقله من المرسل اليه أو المرسل منه حسب الحالة .
وتستثنى من ذلك الخطابات التي يعاد تصديرها خطأ من عمال البوستان .

٢ — الخطابات التي لا تستلم في مدة ٤٨ ساعة من حين تسليم إشعار البوستان
الى المرسل اليه يؤخذ عنها رسم أرضية قدره عشرون مليا في اليوم عن كل مائة
جنينه مصرى أو جزء من مائة من المبلغ المؤتمن عليه ، بحيث لا يتجاوز مجموع الرسم
عن كل خطاب ١٠٠ مليم في اليوم .

(*) الواقع المصرية في ١٥ يناير سنة ١٩١٧ وجه ١ من العدد ٥

٣ - على وزير المالية تنفيذ مرسومنا هذا الذى تسرى أحكامه على المراسلات المؤقتة عليها التى ترسل ابتداء من ١٥ يناير سنة ١٩١٧ .
صدر على ظهر الباترة فيروز في ١٧ ربيع الأول سنة ١٣٣٥ (١١ يناير سنة ١٩١٧)

قانون نمرة ٣ لسنة ١٩١٧ (*)

بامتداد سلطة المحاكم المختلطة الى أول فبراير سنة ١٩١٨

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم المختلطة ، وخصوصا على المادة الأربعين من الباب الثالث منها ؛

وعلى الأوامر العالية الصادرة في ٦ يناير سنة ١٨٨١ وفي ٢٨ يناير سنة ١٨٨٢ وفي ٢٨ يناير سنة ١٨٨٣ وفي ١٩ يناير سنة ١٨٨٤ وفي ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ وفي ٣ فبراير سنة ١٨٩٠ وفي ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ وفي ٣١ يناير سنة ١٨٩٩ وفي ٣٠ يناير سنة ١٩٠٠ وفي ٣٠ يناير سنة ١٩٠٥ وفي ٣٠ يناير سنة ١٩١٠ وفي ٢٦ يناير سنة ١٩١٥ وفي ٣١ يناير سنة ١٩١٦ وفي ٢٠ مارس سنة ١٩١٦ بامتداد المدة الأولى للمحاكم المختلطة في القطر المصرى امتدادا متواليا الى أول فبراير سنة ١٩١٧ ؛

ومن حيث ان حكومتنا قد اتفقت مع حكومات الدول ذات الشأن على امتداد سلطة المحاكم المذكورة لمدة سنة ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحفانية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - صار امتداد سلطة المحاكم المختلطة لسنة أخرى اعتبارا من أول فبراير سنة ١٩١٧ .

٢ - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون .

صدر بمرأى طابدين في ٣٠ يناير سنة ١٩١٧

(*) الوقائع المصرية في ٣٠ يناير سنة ١٩١٧ ووجه ١ من العدد ١٠ .

قانون نمرة ٤ لسنة ١٩١٧ (*)

بتعديل وإلغاء بعض أحكام من قانون المعاشات الملكية
الصادر في ١٥ أبريل سنة ١٩٠٩ - ١٩ يونيو سنة ١٩١٠

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على قانون المعاشات الصادر في ١٥ أبريل سنة ١٩٠٩ نمرة ٥
المعدل بالقانون الصادر في ١٩ يونيو سنة ١٩١٠ نمرة ٢٩ ؛
وبناء على ما عرضه علينا مجلس الوزراء ؛
رسمنا بما هو آت :

- مادة ١ - تلغى الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من القانون المذكور .
 - ٢ - تلغى أيضا من آخر الفقرة الأخيرة من المادة السادسة عشرة من القانون المذكور كلمات "مئة سنتين متواليين أو غير متواليين" .
 - ٣ - النهاية العظمى المحددة في المادة السادسة والعشرين من القانون المذكور لا يكون العمل بها ساريا على المعاش الذى يؤول للأرامل وأولاد الوزراء والوزراء السابقين .
 - ٤ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ؛ ولا يكون العمل بأحكامه فى أية حال من الأحوال ساريا على المعاشات التى سبق تسويتها لغاية هذا اليوم .
- صدر برأى ما بين فى ٢٩ ربيع الثانى سنة ١٣٣٥ (١١ فبراير سنة ١٩١٧)

مرسوم

بتمديد مدة أعضاء مجلس الأقباط الأرثوذكسين والمجالس الفرعية التابعة له (†)

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على المواد الخامسة والسادسة والتاسعة عشرة من لائح ترتيب
واختصاصات مجلس الأقباط الأرثوذكسين العمومى المصطفى عليها بالأمر العالى
الصادر فى ٧ رجب سنة ١٣٠٠ (١٤ مايو سنة ١٨٨٣) ؛
وعلى الأمر العالى الصادر بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩١٢ بتأليف المجلس
المشار اليه ؛

وعلى المادة الرابعة من القانون نمرة ٣ لسنة ١٩١٢ ؛

(*) الوقائع المصرية فى ١٢ فبراير سنة ١٩١٧. رجه ١ من العدد ١٤

(†) الوقائع المصرية فى ١٥ فبراير سنة ١٩١٧. رجه ١ من العدد ١٥

وبما أن لأئحة نظام انتخاب المجلس العام والمجالس الفرعية المنصوص عليها في المادة الرابعة من القانون نمرة ٣ لسنة ١٩١٢ المشار إليه لم يعرضها المجلس العام على الحكومة إلا أخيراً ولم يتم التصديق عليها بعد ، وبذلك صار في غير الامكان تجديد انتخاب الأعضاء في الميعاد المحدد بالمادة السادسة من لأئحة ترتيب واختصاصات المجلس العمومي ؛

فبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — تمتد مدة الاعضاء المؤلف منهم مجلس الأقباط الأرثوذكسين العمومي بموجب الأمر العالي الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩١٢ والمجالس الفرعية التابعة له للمدة سنة أخرى اعتباراً من أول مارس سنة ١٩١٧ .

٢ — على وزير الداخلية تنفيذ مرسومنا هذا .

صدر بإمرائنا عايد في ١٩ ربيع الثاني سنة ١٣٣٥ (١١ فبراير سنة ١٩١٧)

مرسوم

باعتبار الدبلومات المعطاة من لجنة الامتحان التي ترسلها الى مصر
كلية الحقوق بباريس (*)

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالي الرقيم ١٠ أبريل سنة ١٨٩٧ انخاص بالدبلومات والشهادات الدراسية الاجنبية ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — الامتحانات التي تؤدى في غضون الحرب الحالية لنيل الشهادة النهائية في علم حقوق أمام لجنة الامتحان التي ترسلها الى القطر المصري كلية الحقوق التابعة بجامعة باريس يكون حكمها حكم مالو أدت بالمقرر الشرعى للكلية المذكورة وذلك فيما يتعلق بأحكام المادة الثانية من الأمر العالي الرقيم ١٠ أبريل سنة ١٨٩٧ انخاص بالدبلومات والشهادات الدراسية .

٢ — على وزير الحقانية تنفيذ هذا المرسوم ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بإمرائنا عايد في ٢٨ ربيع الثاني سنة ١٣٣٥ (٢٠ فبراير سنة ١٩١٧)

(*) الوقائع المصرية في ٢٢ فبراير سنة ١٩١٧ وجه ١ من العدد ١٧

قانون نمرة ٥ لسنة ١٩١٧ (*)

بشأن اختصاص المحاكم المختلطة في مواد المخالفات

نحن سلطان مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛
وبعد الاطلاع على القرار الصادر من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف
المختلطة في ١٦ فبراير سنة ١٩١٧ طبقا لأحكام الأمر العالى الصادر في ٣١ يناير
سنة ١٨٨٩ ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - اذا وقعت مخالفة للوائح البوليس من أجنب ووطنين معا جازت
محاكمتهم جميعا أمام المحاكم المختلطة ؛ وذلك بغیر إخلال بنصوص اللوائح الخاصة
التي تقضى في مثل هذه الحالة باختصاص هذه المحاكم دون غيرها .
٢ - على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية .

صدر برأى عابدين في ٢٨ فبراير سنة ١٩١٧

قانون نمرة ٦ لسنة ١٩١٧ (†)

بربط الميزانية العمومية لسنة ١٩١٧

نحن سلطان مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - تقررت ميزانية الإيرادات لسنة ١٩١٧ بمبلغ تسعة عشر مليوناً
ونعممائة وخمسة وعشرين ألف جنيه مصرى (١٩,٥٢٥,٠٠٠ جنيه مصرى)
على حسب المبين في الجدول المرفق بهذا القانون .
٢ - تقررت ميزانية المصروفات لسنة ١٩١٧ بمبلغ تسعة عشر مليوناً
ونعممائة وخمسة وعشرين ألف جنيه مصرى (١٩,٥٢٥,٠٠٠ جنيه مصرى)
على حسب المبين في الجدول المرفق بهذا القانون .
٣ - على وزراء حكومتنا تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه .

صدر بقصر هليوبوليس في ٢٨ جادى الأولى سنة ١٣٣٥ (٢٢ مارس سنة ١٩١٧)

(*) الوقائع المصرية في ٥ مارس سنة ١٩١٧ وجه ٢ من العدد ٢٠

(†) الوقائع المصرية في ٢٤ مارس سنة ١٩١٧ وجه ١ من العدد ٢٦ .

قانون نمرة ٧ لسنة ١٩١٧^(*)

بتقرير رسوم مؤقتة على ضرائب الأطنان بمديرية المنيا

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على المادة ٣٥ من القانون النظامى الصادر فى أول يوليه سنة ١٩١٣ ؛

وعلى قرارى مجلس مديرية المنيا الصادرين فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩١٦ و ٢٠ فبراير سنة ١٩١٧ ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هوآت :

مادة ١ — يضاف على الضريبة المقررة على الأطنان بمديرية المنيا الرسوم المؤقتة التى قررها مجلس المديرية بنسبة خمسة فى المائة لمدة ثلاث سنوات وثلاثة أشهر ابتداء من يناير سنة ١٩١٧ لغاية مارس سنة ١٩٢٠

٢ — تحصل الرسوم المذكورة فى كل سنة مع أقساط الأموال ونسبتها .

٣ — على وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

صدر بقصر ديلوبوليس فى ٨ جمادى الثانية سنة ١٣٣٥ (٣١ مارس سنة ١٩١٧)

(*) الوقائع المصرية فى ٥ أبريل سنة ١٩١٧ ووجه ١ من العدد ٣٠

(المطبعة الأميرية ١٩١٨/٢٥٥٠/٧٢٠)

مجموعة القوانين والمراسيم المتعلقة بالشؤون العامة

الثلاثة شهور الثانية من سنة ١٩١٧

مرسوم

بتحديد رسم متائل قدره ١٠ مليات على كل ورقة ذات قيمة
تكلف البوستة تحصيلها (*)

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على الأمرين العاليين الصادرين في ٢٧ مارس سنة ١٨٨٦
وفي ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٢ ، وعلى المرسوم الصادر في ٢٥ يولييه سنة ١٩١٦
بشأن أشغال التحصيل ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

- مادة ١ — تُحْصَل مصلحة البوستة رسماً متائلاً قدره ١٠ مليات
(عشرة مليات) عن كل ورقة من أوراق القيم تسلم إليها لأجل تحصيلها .
وهذا الرسم يبقى حقاً مكتسباً للمصلحة ولو لم تحصل قيمة الورقة من المدين .
- ٢ — يعمل بهذا المرسوم ابتداء من أول مايو سنة ١٩١٧ .
- ٣ — على وزير المالية تنفيذ مرسومنا هذا .

مدبر مصر هليو پوليس في ١٥ جمادى الثانية سنة ١٣٣٥ (٧ أبريل سنة ١٩١٧)

مرسوم

بإنشاء مجلس محلي مختلط بيندرينها (†)

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على القرار الصادر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٩٤ بإنشاء مجلس
محلي بيندرينها ، وعلى ما صدر بعده من القرارات الخاصة بذلك المجلس ؛

(*) الوقائع المصرية في ١٢ أبريل سنة ١٩١٧ وجه ١ من العدد ٣٢

(†) الوقائع المصرية في ٢٦ أبريل سنة ١٩١٧ وجه ١ من العدد ٣٦

وبالنظر للنتائج الراضية التي حصلت في البندارات التي أنشئت فيها قومسيونات محلية مختلطة من اشتراك السكان في تحسين بنادرهم بواسطة الرسوم والعوائد التي يفرضونها على أنفسهم ؛
وبعد الاطلاع على الطلب المتقدم من سكان بنها لحصول بندرهم على نظام بلدى مشابه لنظام باقى القومسيونات المحلية المختلطة ؛
وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛
وبعد أخذ رأى مجلس المديرية ؛

رسمنا بما هوآت :

مادة ١ — رخص لسكان بندر بنها بأن يفرضوا رسوما اختيارية وعوائد لأجل الاستغانة بها على نفقات الأعمال الصحية والبلدية ، وبوجه العموم على تنفيذ كل مشروع يؤدى الى تحسين حالة البندر وتكون له صيغة بلدية ، وينشأ في البندر قومسيون بلدى مختلط يكون تشكيله واختصاصاته كما هو مبين بعد :

تشكيل القومسيون البلدى

٢ — يؤلف هذا القومسيون من أحد عشر عضوا ، وهم :

- | | |
|------------------------------------|-----------------------------|
| أولا — (١) المدير بصفة رئيس . وعند | أعضاء لهم حق العضوية قانونا |
| غاية المدير يقوم مقامه وكيل | |
| المديرية | |
| (ب) مفتش رى المديرية أو مندوبه | |
| (ج) مندوب من قبل مصالحة | أعضاء لهم حق العضوية قانونا |
| الصحة العمومية | |

ثانيا — أربعة أعضاء وطنيون ينتخبهم الناخبون الوطنيون بالكيفية والشروط التي ينص عليها قرار يصدر من وزارة الداخلية بهذا الخصوص ؛
ثالثا — أربعة أعضاء أروبيون ينتخبهم الناخبون الأروبيون بالكيفية والشروط المبينة بالقرار المذكور . ومع ذلك فلا يجوز قبول أكثر من عضوين أروبيين منتخبتين من جلسة واحدة في القومسيون .
ويجوز لأحد مفتشى وزارة الداخلية أو من تتدبه الوزارة حضور جاسات القومسيون ويكون رأيه استشاريا .

٣ - حق الانتخاب يكون لكل شخص من المذكور تتوفر فيه الشروط الآتية :

أولاً - أن يكون قد بلغ من السنّ خمساً وعشرين سنة على الأقل ؛
ثانياً - أن يكون مقيماً في بندر بنها منذ ستين على الأقل أو أن يكون له فيه محل للاشغال وأن يكون في الحالتين ممن يدفع فيه عوائد بناء لا يقل مقدارها عن جنبيين مصريين في السنة أو يكون ساكناً في محل أو محلات لا تقل أجرتها السنوية عن أربعة وعشرين جنبيها مصرياً أو يكون رئيساً أو وكيلاً لأحد المصارف المالية أو المحال التجارية أو الزراعية أو الصناعية التي تدفع قيمة العوائد المذكورة أو تشغل سكا أو مساكن تبلغ أجرتها القيمة المبينة أعلاه ؛
ثالثاً - أن يتعهد كتابة بدفع الرسوم البلدية وأن يكون قد قام بسدادها ؛
رابعاً - أن لا يكون في أية حالة من حالات عدم الأهلية المنصوص فيها في المادة الآتية .

٤ - ليس للأشخاص الآتي بيانهم حق الانتخاب ، وهم :
أولاً - المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة أو السجن أو المحكوم عليهم لارتكاب السرقة أو النصب أو خيانة الأمانة أو التزوير أو انتهاك حرمة الآداب أو الرشوة أو الشروع في إحدى هذه الجنايات أو الجنح أو لأية جناية أو جنحة أخرى تتخذ الشرف أو تحل بالاستقامة ؛
ثانياً - المحكوم باسهار إفلاسهم وكذلك المحجور عليهم .

فمن يجوز انتخابهم

٥ - لا يجوز لأحد أن يكون منتخبا إلا اذا كان ناخباً .
ويجب أيضاً أن يكون المنتخب عارفا بالقراءة والكتابة .
ولا يجوز انتخاب المعزولين من وظائفهم الأميرية بمقتضى أحكام قضائية أو قرارات مجلس من مجالس التأديب لسبب غير التقصير أو الجريمة التي لا تتخذ الشرف .

٦ - وظيفة الأعضاء المنتخبين للقومسيون تكون مجانية وتكون مدتها أربع سنوات .

وفي كل سنتين يصير تغيير نصف أعضاء القومسيون علدا الذين لم حق العضوية قانونا .

وبعد انقضاء مدة السنتين الأوليين يصير تعيين الأعضاء الخارجين بطريق القرعة ثم يكون التغيير بالدور والتسلسل بانتهاء مدة عضوية الأعضاء الباقين في آخر السنة الرابعة .

ويجوز إعادة انتخاب أى عضو من الأعضاء الخارجين .

٧ — لا يجوز لأحد أعضاء القومسيون أن تكون له أية وظيفة أميرية ذات مرتب أو وظيفة قنصل أو وكيل لقنصلية أو أن يكون مستخدماً تابعاً لأحدى القنصليات بأية صفة كانت .

٨ — لا يجوز لأعضاء القومسيون مطلقاً أن تكون لهم رأساً أو بواسطة غيرهم حصة في المفاوضات أو التوريدات التى تحصل لحساب البندر . وكل عضو خالف ذلك المنع يسقط من وظيفته بمقتضى قرار من الوزارة .

٩ — كل عضو منتخب يتغلف عن حضور جلسات القومسيون ثلاث مرات متوالات بدون أن يحصل على اجازة قانونية أو أن يقدم أسباباً مقبولة لمعذرته يجوز اعتباره مستقلاً بمقتضى قرار يصدره القومسيون بأغلبية آراء الاعضاء الحاضرين .

١٠ — اذا وجد أحد أعضاء المجلس غير كفء أو غير صالح للوظيفة وقت الانتخاب أو اذا ظهر غير كفء أو غير صالح للوظيفة في أثناء العمل يصدر قرار وزارى بعدم الكفاءة وعدم الملائمة والسقوط .

١١ — اذا خلا مركز أحد الأعضاء لأى سبب كان فلقومسيون إقامة البديل فيه من الوطنيين أو الأروبيين (بحسب العضو الذى خلا مركزه إن كان وطنياً أو أوروبياً) ممن يكون قد حاز أثناء الانتخابات أكثر الأصوات بعد الأعضاء المنتخبين من الفئة التى هو منها وفى حالة عدم وجوده تؤول العضوية الى الشخص الذى يليه مباشرة فى الكشف الشامل لنتائج الانتخابات وذلك مع مراعاة القيد الوارد بآخر الفقرة الثالثة من المادة الثانية من هذا المرسوم عند ما يخلو مركز أحد الأعضاء الأروبيين .

وإذا تعذر اتباع الشرط المذكور آنفاً لأن جميع الأروبيين الموجودة أسمائهم فى كشف الانتخاب يكونون من جنسية العضوين الأروبيين اللذين تم انتخابهما يصير انتخاب جزئى فى مدة ثلاثة شهور فى ميعاد يعين بقرار وزارى لإتمام العدد القانونى . وفى هذا الانتخاب تكون الأصوات التى يتناولها المرشح الذى من جنسية العضوين السابق انتخابهما لاجية ولا يعتد إلا بالأصوات التى يتناولها مرشح من جنسية أخرى .

في اجتماعات القومسيون ومفاوضاته

١٢ - كل شخص يحمل بمقتضى المادة السابقة محل عضو خلا مركزه في المجلس لا يبق في وظيفته إلا لآخر المدة التي كانت تنتهى فيها عضوية العضو السابق .

١٣ - تعمل الانتخابات المشار إليها في هذا المرسوم طبقا للشروط والشكل التي ينص عنها القرار الوزاري . وترسل نتائج الانتخابات مع الأوراق المختصة بها الى وزارة الداخلية صاحبة الحق في إصدار قرار بالغاء جزء من هذه الانتخابات أو كلها اذا اقتضت الحال ذلك .

١٤ - يجتمع القومسيون مرة في الشهر على الأقل .
ومع ذلك يجوز انعقاده في جلسات فوق العادة بناء على دعوة الرئيس اذا رأى في ذلك فائدة أو بناء على طلب مكتوب يقدمه له ثلاثة من الأعضاء على الأقل .

وتصدر قرارات القومسيون بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين .
وعند تساوى الآراء يكون صوت الرئيس مرجحا .
ولا تكون القرارات صحيحة إلا بحضور النصف على الأقل من الأعضاء القاعين بوظيفتهم .

في اختصاصات القومسيون

١٥ - اختصاصات القومسيون هي :

أولا - تعيين وترقية ، ومع ملاحظة حكم البند الخامس والعشرين ، فصل العمال الذين ينقدون رواتبهم من ميزانيته إلا فيما يختص بالخدمة السائرة والشغالة باليومية فانهم يكونون تحت تصرف الرئيس في جميع شؤونهم ؛
ثانيا - إنشاء وإدارة صندوق توفير لموظفي المجلس طبقا لنصوص القرارات الوزارية المتعلقة به ؛

ثالثا - تحديد الرسوم الاختيارية ومقدار الحصة التي تقرر على أرباب الأملاك الكائنة على حافة الشوارع التي يملؤها أو يرفعها قومسيون أو يشتغل بصيانتها أو ترميمها أو تنويرها وعلى العموم كل من تعود عليهم فائدة بنوع خصوصي من الأعمال التي يجرها القومسيون ؛

رابعا - تقرير طريقة تحصيل الرسوم والعوائد وما يلزم من الوسائل لتحصيلها ؛

- خامسا — ادارة إيرادات البندر ؛
سادسا — أشغال التنظيم والطرق والكس والرش ورصف وتبليط وتنوير الشوارع والميادين العمومية .
- سابعا — اتخاذ الاجراءات المتعلقة بالتنظيف الصحي في البندر كالتخلص بالمراحيض العمومية والمجارير والجبانات مع ما يتعلق بلوائحها الداخلية والأسواق والموالد العمومية والمجازر ؛
- ثامنا — أشغال المياه ؛
- ثامنا — أشغال المطافئ وجميع الاجراءات الخاصة بالحرائق ؛
- عاشرا — وضع الميزانية السنوية للبندر من إيرادات ومصروفات ومراجعة الحسابات ونشر بيان ستوى عنها ؛
- أحد عشر — وأخيرا كل الأعمال الأخرى التى لها صيغة بلدية مما تكلف وزارة الداخلية القومسيون بها .
- والقومسيون يقوم بهذه الاختصاصات على ذمته وتحت مسؤوليته بدون أن يكون فى ذلك أى ارتباط للحكومة أو ضمانه عليها .
- ١٦ — اذا قرر القومسيون إجراء أشغال غير عادية وكانت نفقاتها تزيد عن إيراداته الاعتيادية جازله بعد مصادقة وزارة الداخلية وموافقة رأى وزارة المالية أن يعقد القروض اللازمة لهذه الأشغال ، ولا تكون الحكومة ضامنة لحساب القروض إلا اذا كان هناك اشتراط خاص .
- ١٧ — الأعمال التى يجرىها القومسيون تكون حتما داخلية ضمن الأملاك العمومية .

فى المأمورية البلدية

- ١٨ — يعين القومسيون كل سنة مأمورية تؤلف من المدير أو وكيل المديرية عند غيابه ويكون له حق العضوية قانونا (بصفة رئيس) ومن عضوين أحدهما وطنى والآخر أوروبى يختارهما القومسيون من بين الأعضاء المنتخبين بواسطة الاقتراع السرى .
- وعند تعيين عضوى المأمورية العاملين يعين القومسيون أيضا من بين الأعضاء المنتخبين عضوين نائبين أحدهما وطنى والآخر أوروبى لينوبأ عن العضوين المذكورين فى حال تغيبهما أو حصول مانع لهما .

وتقوم المأمورية بملاحظة تنفيذ قرارات القومسيون وتقترح تعيين المستخدمين وتراقب حركات دفع وقبض النقود وكذلك حق مسك الدفاتر الحسابية وبالجملة تقوم بكل الأعمال الادارية إلا ما يتعلق بتنفيذ الأوامر والقرارات فإن ذلك من اختصاص الرئيس .
ويجوز لمفتش أو مندوب وزارة الداخلية حضور جلسات المأمورية ويكون رأيه استشاريا .

أحكام عمومية

١٩ — الرئيس هو النائب الوحيد عن القومسيون في جميع الأعمال المتعلقة به سواء كان في علاقاته مع الحكومة ومصالحها أو في علاقاته مع الأفراد .
ويكتب الرئيس وزارات الحكومة والمصالح الأميرية بواسطة وزارة الداخلية .

٢٠ — يعرض القومسيون في بحر الثمانية أيام جميع قراراته على وزارة الداخلية للتصديق عليها ولا تكون قرارات القومسيون نافذة المفعول إلا بعد التصديق عليها من وزارة الداخلية .

٢١ — لا يجوز للقومسيون أن يتناقش في القوانين الادارية والمراسيم السلطانية والقرارات الصادرة من الوزارات .

٢٢ — يقوم القومسيون بتنفيذ الأعمال المستجدة أو أعمال الصيانة الواردة بالميزانية . ومع ذلك لا يجوز البت في الأعمال التي تزيد جملة نفقاتها لغاية إتمامها على مبلغ مائتي جنيه مصرى إلا بعد إقرار وزارة الداخلية على الرسوم والمقاييس الخاصة بها .

٢٣ — ان القواعد الخاصة بالأعمال العمومية يجب تطبيقها لحفظ واستعمال ومراقبة وبنوع عام لإدارة الأموال البلدية .

٢٤ — يجوز حل القومسيون بقرار يصدر من وزير الداخلية .

٢٥ — من خصوص تأديب الموظفين الذين يأخذون رواتبهم من ميزانية القومسيون (ماعداء الخدمة السارة والعمال باليومية) يجب تطبيق نفس الأحكام السارية الآن لتأديب موظفي البلديات .

٢٦ — على المدير أن يضع لأنحة داخلية للعمل بمقتضاها بعد تصديق وزارة الداخلية عليها .

وبكون الغرض من هذه الأنحة تعيين الشروط التي تسير عليها أعمال القومسيون والمأمورية سيرا منتظما مع مراعاة القواعد المقررة في هذا المرسوم .

٢٧ — تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا المرسوم وعلى الخصوص الأحكام المدونة بالقرار الوزاري الصادر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٩٤ والقرارات التي صدرت فيما بعد بتعديله أو تكيله .

ومع ذلك فإن المجلس المحلى الموجود الآن يندرج فيها يستمر فى أعماله الى ان يحل محله القومسيون المحلى المختلط الصادر بتشكيله هذا المرسوم .

٢٨ — على وزير الداخلية تنفيذ هذا المرسوم . وله أن يصدر كل ما يرى لزومه من اللوائح والنصوص التكميلية .

صدر برأى عايدى فى ١٩ أبريل سنة ١٩١٧

مرسوم

باعتبار بعض موظفى لجنة حفظ الآثار العربية من مأمورى الضبطية القضائية (*)

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على المادة السادسة من قانون تحقيق الجنايات للحاكم المختطة والمادة الرابعة من قانون تحقيق الجنايات للحاكم الأهلية ؛ وبناء على ما عرضه علينا وزيراً الحقانية والأوقاف ، ومواقفة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

١ — يُعتبر من مأمورى الضبطية القضائية فيما يختص بالأعمال التى هم مكلفون بها : باشمهندس الآثار العربية والمهندسون والمفتشون بأقلام لجنة حفظ الآثار العربية ، وكذلك أمين دار الآثار العربية التابعة للجنة المشار إليها ومساعداه ومفتش أعمال الحفر بها .

٢ — على وزيرى الحقانية والأوقاف تنفيذ مرسومنا هذا كل منهما فيما يخصه .

صدر بقصر جبارس فى ٢٠ رجب سنة ١٣٣٥ (١١ مايو سنة ١٩١٧)

(*) الوقائع المصرية فى ١٧ مايو سنة ١٩١٧ وجه ١ من العدد ٤٢

قانون نمرة ٨ لسنة ١٩١٧^(١)
خاص بإحراز وحمل السلاح

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على القانون نمرة ١٦ لسنة ١٩٠٤ الخاص بإحراز وحمل السلاح ؛

وبعد الاطلاع على القانون نمرة ١٥ لسنة ١٩٠٥ الخاص بإدخال الأسلحة والاتجار بها ؛

ونظرا لضرورة زيادة تعميم منع إحراز وحمل السلاح والسماح باتخاذ إجراءات غير اعتيادية لنزع السلاح من الأهالي طبقا لرأى السلطة العسكرية ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — يمنع في القطر المصرى إحراز وحمل الأسلحة النارية وكذلك الأسلحة البيضاء المبنية في الجدول رقم ١ الملحق بهذا القانون والذي يمكن تعديله في أى وقت كان بقرار من وزير الداخلية .

ولا يسرى هذا المنع على رجال القوة العمومية المرخص لهم بحمل السلاح ضمن حدود اللوائح الجارية العمل بها وطبقا لنصوصها .

ويستمر العمل بنصوص القانون نمرة ١٥ لسنة ١٩٠٥ الخاص بأدخال الأسلحة والاتجار بها .

٢ — لوزير الداخلية أول للسلطة التي ينتسبها لهذا الغرض أن يعطى بصفة استثنائية رخصا لإحراز السلاح وحمله .

٣ — وزير الداخلية حرق في منح الرخص أو رفضها أو تحديد مئتها أو قصرها على أنواع معينة من الأسلحة وتقييدها بأى شرط أو حد يرى ضرورة تقييدها به وذلك حسبما يترأى له .

(١) الوقائع المصرية في ٢١ مايو سنة ١٩١٧ وجه ١ من العدد ٤٣

وهو أيضا حرّ في سحب الرخص في أى وقت وله في هذه الحالة أن يعطى صاحب السلاح ميعادا لبيع سلاحه الى أحد تجار الأسلحة المرخص لهم أو الى شخص رخص له أو لتصديره خارج القطر .

٤ — لا يمكن تفتيش منازل الأشخاص المشتبه فيهم بأنهم يحرزون أسلحة بحالة مخالفة لأحكام هذا القانون إلا بواسطة القاضى أو مندوب النيابة العمومية أو بناء على أمر منهما بواسطة مأمور الضبطية القضائية الذى ينتدبانه لهذا الغرض .

٥ — على الموظف الذى يجرى التفتيش أن يستصحب معه شاهدين وأن يحرر محضرا بما أجراه وبما عينه ويوقع عليه هو والشاهدان وصاحب المحل الذى صار تفتيشه .

فإذا كان هذا الأخير غائبا أو امتنع عن التوقيع على المحضر بامضاءه أو ختمه أو كان غير قادر على إجراء ما تقدم يذكر ذلك فى المحضر .
ويصير العمل أيضا بأحكام قانون تحقيق الجنايات وبهية القواعد المتبعة فى تفتيش المنازل .

٦ — تعاقب الجرائم التى ترتكب ضدّ هذا القانون بالعقوبات الآتية :
إذا كان السلاح ناريا تكون العقوبة بالحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو الغرامة لغاية خمسين جنيها مصريا .

إذا كان السلاح من الأسلحة البيضاء تكون العقوبة بالحبس لمدة لا تتجاوز شهرا واحدا أو الغرامة لغاية ثلاثة جنيها مصريا .
ويحكم القاضى دائما بمصادرة السلاح .

٧ — يلغى القانون نعمة ١٦ لسنة ١٩٠٤ .
رخص إحراز السلاح وحمله المعطاة طبقا للقانون المشار اليه تعتبر جميعها ملغاة ولا عمل لها .

٨ — يصدر وزير الداخلية بقرار منه لائحة ببيان شروط منح الرخص والرسوم المقررة عليها وتجديدها وسائر الأحكام التكميلية .

أحكام مؤقتة

٩ — على كل شخص يحرز سلاحاً أو أكثر من الأسلحة المشار إليها في المادة الأولى أن يقدم ما عنده من هذه الأسلحة الى المركز أو القسم أو نقطة البوليس وذلك في مدة شهر من تاريخ ابتداء العمل بهذا القانون .
أما الذين يحرزون أسلحة من الأنواع المبينة في الجدول رقم ٢ الملحق بهذا القانون والذي يمكن تعديله في أى وقت كان بقرار من وزير الداخلية فيمكنهم الاكتفاء بتقديم إخطار كتابي تفصيلي عنها الى السلطة المشار إليها آنفاً وفي الميعاد المحدد أعلاه .

وللبوليس دائماً أن يأمر بإحضار الأسلحة التي تقدم الإخطار عنها وإذا لم يتم تقديم الإخطار بمأمر به فالبوليس ذاته أن يقوم بضبطها في منزله .
١٠ — الأسلحة التي يصير إحضارها أو التي تقدم إخطار عنها تصادر ما لم يحصل صاحبها في مدة ثلاثة شهور من تاريخ إحضارها أو من تاريخ الإخطار المقدم عنها على الرخصة المشار إليها في المادة الثانية . أما إذا كانت من الأسلحة المتنوعة عنها في الفقرة الثانية من المادة السابقة فيكتفى بأن يثبت صاحبها بأنه قد تصرف بها بالطريقة المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة الثالثة .
أما الأسلحة المرصعة أو المزخرفة فيفصل منها القسم المرصع أو المزخرف الذي ليس بجزء أصلي من السلاح ويرد الى صاحبه اذا طلب ذلك .

١١ — للحافظين والمديرين عند اللزوم أن يأمرؤا بتفتيش المنازل في بحر الستة الأشهر التالية لتاريخ ابتداء العمل بهذا القانون بقصد البحث عن الأسلحة المشار إليها في المادة الأولى وضبطها وذلك بدون مراعاة القواعد الواردة في المادتين الرابعة والخامسة .

ويكون إجراء هذا التفتيش بناء على أمر وزير الداخلية وطبقاً للتعليمات التي يصدرها .

والأسلحة التي تضبط قبل انتهاء الميعاد المتوخى عنه في المادة التاسعة لا يعاقب أصحابها وإنما تصادر طبقاً لأحكام المادة العاشرة .

١٢ — على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون الذي يسرى العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر بئارس في ٢٦ رجب سنة ١٣٣٥ (١٧ مايو سنة ١٩١٧)

الجدول رقم ١

الأسلحة البيضاء الممنوعة المشار إليها في المادة الأولى من القانون نمرة ٨ لسنة ١٩١٧

- (١) السيوف والشيش (ماعد السيوف والشيش التي هي جزء من الكسوة الرسمية وكذلك السيوف والشيش وشيش المبارزة) ؛
- (٢) السونكات ؛
- (٣) الخناجر ؛
- (٤) الرماح ؛
- (٥) نصال الرماح ؛
- (٦) عصي الشيش ؛
- (٧) الخشث (قضيب مدبب من الحديد يوضع بأطراف العصي) ؛
- (٨) ملكة حديد (بونية حديد) ؛
- (٩) السكاكين التي لا يسوغ إخراجها أو حملها ، سوغ من الضرورة الشخصية أو الحرفة .

الجدول رقم ٢

الأسلحة التي يكتفى بتقديم إخطار عن إخراجها طبقا للمادة التاسعة من القانون نمرة ٨ لسنة ١٩١٧

- (١) أسلحة الزينة ، وهي الأسلحة العتيقة والبنادق والقرايينات والبنادق القصيرة والريفلترات والطبنجات مهما كان طولها التي تكون كزناقتها وزنادها أو ماسورتها متحلية بالذهب أو الفضة أو منقوشة نقشاً بديعاً . ولكي يمكن إدخال أسلحة الزينة (خلاف الأسلحة العتيقة) في هذا الجدول يلزم أن لا تكون قيمة القطعة الواحدة أقل من عشرين جنيتها عن البنادق والقرايينات والبنادق القصيرة ، ومن ثمانية جنيهاً عن الريفلترات ، ومن ثلاثة جنيهاً عن الطبنجات ؛

- (٢) البنادق والقرايينات والطبنجات طرز "فلوير" والأسلحة المماثلة لها من العيار الصغير ، والأسلحة ذات الماسورة الخزونية المعروفة بأسلحة "صالون" .

مرسوم

بتحويل صفة مأمورى الضبطية القضائية لباشمفتش الصيدليات ومفتشها^(*)

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على المادة السادسة من قانون تحقيق الجايات للحاكم المختلطة
والمادة الرابعة من قانون تحقيق الجنائيات للحاكم الأهلية ؛
وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية والخفانية ، وموافقة رأى مجلس
الوزراء ؛

رسمنا بما هوآت :

مادة ١ — يعتبر الموظفون الآتى ذكرهم التابعون لمصلحة الصحة العمومية
من مأمورى الضبطية القضائية بالنسبة للجرائم المتعلقة بالأعمال المنوطة بهم :
باشمفتش الصيدليات ومفتشوها .

٢ — على وزيرى الداخلية والخفانية تنفيذ مرسومنا هذا كل منهما
فيما يخصه .

صدر بقصر جبارس في ٢٦ رجب سنة ١٣٣٥ (١٧ مايو سنة ١٩١٧)

مرسوم

بتعديل رسم إرسال طرود البوستة الداخلية الصادرة من وإلى
الواحات الداخلة⁽⁺⁾

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر في ٢٧ مارس سنة ١٨٨٦ بشأن
أشغال طرود البوستة المعدل بالأوامر العالية الصادرة في ٢ ديسمبر سنة ١٨٩٢
و ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٩٨ و ١٦ ديسمبر سنة ١٩١٢ ؛
وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هوآت :

مادة ١ — يعتل رسم إرسال طرود البوستة الداخلية الصادرة من وإلى
الواحات الداخلة كما يأتى :

(*) الوقائع المصرية في ٢١ مايو سنة ١٩١٧ وجه ٣ من العدد ٤٣٠

(+) الوقائع المصرية في ٧ يونيو سنة ١٩١٧ وجه ١ من العدد ٤٨٠

- ٤٠ (أربعون) مليا عن كل طرد لا يزيد وزنه على كيلو جرام واحد ؛
 ٥٠ (خمسون) مليا عن كل طرد لا يزيد وزنه على ٣ كيلو جرامات .
 ٢ — على وزير المالية تنفيذ مرسومنا هذا ، ويسرى العمل به من
 أول يونيه سنة ١٩١٧ .
 صدر بقصر جبارس في ٩ شعبان سنة ١٣٣٥ (٣٠ مايو سنة ١٩١٧)

قانون نمرة ٩ لسنة ١٩١٧ (*)

بتعديل المادة الخامسة من الأمر العالى الصادر فى ١٧ ديسمبر
 سنة ١٨٩٠ بشأن تطعيم الجدرى

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ١٧ ديسمبر سنة ١٨٩٠ والمعدل
 بالأمر العالى المؤرخ ٩ أغسطس سنة ١٨٩٧ بشأن وجوب تطعيم الجدرى
 فى القطر المصرى ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛
 وبعد الاطلاع على ما قرره الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة
 فى ٣١ مارس سنة ١٩١٧ طبقا للأمر العالى الصادر فى ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — عدلت المادة الخامسة من الأمر العالى المشار اليه الصادر
 فى ١٧ ديسمبر سنة ١٨٩٠ بما يأتى :

” اذا كان الطفل مريضا وجب على والده أو ولي أمره فى حالة عدم
 وجود الوالد إثبات مرضه بشهادة طبية تقدم فى أثناء الثلاثة شهور المذكورة
 وبناء على ذلك يؤجل عمل التطعيم الى أن يشفى .“

٢ — على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون . ويسرى العمل به من تاريخ
 نشره بالجريدة الرسمية .

صدر بقصر جبارس فى ٢٦ يونيه سنة ١٩١٧

(*) الوقائع المصرية فى ٢ يوليه سنة ١٩١٧ وجه ١ من العدد ٥٦

قانون نمرة ١٠ لسنة ١٩١٧^(١)

عن الاحتياطات التي يعمل بها للوقاية من الكوليرا

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٨٩٩ والمعدل بالقانون نمرة ٣ الصادر فى سنة ١٩١١ والقانون نمرة ١٠ الصادر فى سنة ١٩١٣ عن الاحتياطات الواجب اتخاذها لمقاومة الأمراض الوبائية ؛ ولما كان من الضروري تكملة أحكام الأمر العالى المشار اليه بتقرير احتياطات خصوصية لمقاومة الكوليرا ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛ وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بحكمة الاستئناف المختلطة الصادر فى ١٩ مايو سنة ١٩١٧ طبقا لأحكام الأمر العالى المؤرخ فى ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ ؛

رسمنا بما هرأت :

مادة ١ - متى أعلنت مصابة الصحة العمومية بظهور الكوليرا فى القطر جاز لوزير الداخلية بمقتضى قرار أن يأمر بتنفيذ أحكام المواد الآتية فى المحافظات أو المديرية التى يرى ضرورة تنفيذها فيها وأن يقرر أيضا فى القرار ذاته أو بقرار يصدر منه فيما بعد تنفيذ الاحتياطات الآتية فى هذه المحافظات والمديرية ، وهى :

(أ) ردم وسد المغاطس والميضاعات المعتة لاستعمال العامة بطريقة تمنع من استعمالها ؛

(ب) منع بيع المشروبات والمثلجات فى الدكاكين وبواسطة الباعة المتجولين .

٢ - يسوغ لمصلحة الصحة العمومية فى المديرية أو المحافظات التى تعين فى القرارات المشار إليها فى المادة الأولى أن تقرر الاحتياطات الآتية بعد ، وهذا لا يخل بالاحتياطات المقررة بالأحكام المعمول بها :

(أ) إغلاق الأزيار والأسبلة المعتة لاستعمال العامة وإغلاق الآبار أو الصهاريج المعرضة للتلوث ولو كانت خصوصية ؛

(١) الواقع المصرية فى ٢ يولى سنة ١٩١٧ وجه ١ من العدد ٥٦

(ب) منع رسو المراكب في منطقة مساقمها ٥٠٠ متر من حدود كل مدينة واقعة على النيل أو على ترعة ومنع اقترابها من الشواطئ أيضا في المنطقة المذكورة اذا رؤى أن اقترابها ينشأ عنه تلوث مياه النيل أو التربة ؛

(ج) إغلاق كل مطبخ عمومي أو أى مطبخ تابع لمطعم أو قهوة اذا كان بعد مرور ٢٤ ساعة من الاعلان الذى يصدر من مصلحة الصحة الى صاحبه أو مديره بوجود المطبخ في حالة يسهل معها تلوث الأطعمة أو المشروبات التى تُحضّر أو تهتم فيه ؛

(د) إغلاق المراحيض أو الخزانات أو المبالى التى توجد :
أولا - بالقرب أو داخل المطابخ العمومية أو قهواى أو المطاعم وعلى العموم كل محل يُحضّر فيه أطعمة أو مشروبات لاستعمال العامة متى كانت هذه المراحيض أو الخزانات أو المبالى يمكن أن ينشأ عنها بسبب موقعها أو لعدم العناية بها ما يلوث الأطعمة أو المشروبات التى تُحضّر أو تعرض للبيع ؛
ثانيا - فى المعامل أو الورش متى كانت هذه المراحيض أو الخزانات أو المبالى ليست فى حالة نظيفة .

(هـ) إغلاق كل مجرور أو مرضاض يتصل بالنيل أو بترعة ؛
(و) إغلاق كل معمل مياه غازية أو تلج أو معمل لبن أو زبدة متى كان فى حالة ينشأ عنها ضرر بالصحة العمومية وذلك ما دام الوباء موجودا أو حينما يتم عمل ما تأمر به مصلحة الصحة من الاحتياطات .

٣ - يسوغ لمصلحة الصحة العمومية لأجل تنفيذ الاحتياطات المبينة بالمادة السابقة أن تطلب مساعدة البوليس الذى له أن يستعمل القوة عند الاقتضاء .

وإذا دعت الحال لانتخاذ احتياطات ضد أحد الأجانب أو الدخول فى محله يجب مراعاة ماتتكون بالفقرتين الثانية والثالثة من المادة الأولى من الأمر العالى الصادر بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٨٩٩ .

٤ - على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون الذى يعمل به حال نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بقصر جبارس فى ٢٦ يونيه سنة ١٩١٧

مجموعة القوانين والمراسيم المتعلقة بالشؤون العامة

الثلاثة شهور الثالثة من سنة ١٩١٧

قانون نمرة ١١ لسنة ١٩١٧ (*)

بتمديد بعض مواد من قانون تحقيق الجنايات المختلط
بشأن طرق الطعن بالنقض والابرام

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على القانون نمرة ١٧ لسنة ١٩١١ القاضى بتعديل المادة ١٢
من القانون المدنى المختلط ؛

وبعد الاطلاع على قانون تحقيق الجنايات المختلط ؛

وبعد الاطلاع على رأى الجمعية المشار اليها فى المادة ١٢ من القانون
المدنى المختلط الذى أيدته بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩١٧ ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحفانية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — تبدل المادتان ١٥٣ و ١٥٤ من قانون تحقيق الجنايات
المختلط بالمواد الثلاث الآتية :

”المادة ١٥٣ — يجوز للنيابة العمومية وللحكوم عليه أن يعطن أمام محكمة
الاستئناف المنعقدة بهيئة محكمة نقض وابرام فى أحكام أترد درجة فى الأحوال
الأربع الآتية :

(الأولى) اذا كان القانون لا يعاقب على الواقعة الثابتة فى الحكم ؛

(الثانية) اذا حصل خطأ فى تطبيق نصوص القانون على الواقعة كما

صار إثباتها فى الحكم ؛

(الثالثة) اذا وجد فى الحكم وجه من أوجه البطلان الجوهرية ؛

(الرابعة) اذا وقعت مخالفة فى الاجراءات أثرت أو كان من الممكن أن

تؤثر فيما قضى به الحكم “.

”المادة ١٥٣ مكررة - يحصل الطعن بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم في اليوم العاشر على الأكثر من تاريخ صدور الحكم الحضورى أو الحكم الغيابى الصادر فى المعارضة أو من تاريخ انقضاء ميعاد المعارضة فى الحكم الغيابى وإلا سقط الحق فيه لا تمنح مواعيد مسافة إنما إذا كان اليوم العاشر يوم عطلة رسمية يمتد الميعاد لليوم الذى يليه .

وعلى الكاتب أن يعطى صاحب الشأن متى طلب ذلك صورة الحكم فى ظرف ثلاثة أيام من تاريخ صدوره ويلزم أن يشتمل التقرير بالطعن على الأسباب التى بنى عليها وإلا كان باطلا ولا يجوز ابداء أسباب أخرى أمام محكمة النقض والابرام غير الأسباب التى سبق بيانها .

ويكلف الطاعن بالحضور بناء على طلب النيابة العمومية قبل الجلسة بثلاثة أيام كاملة“.

”المادة ١٥٤ - وتحكم المحكمة فى الطعن بعد سماع أقوال النيابة العمومية وأقوال الخصوم أو وكلائهم وتحكم ببراءة المتهم فى الحالة الأولى المبينة فى المادة ١٥٣ أما فى الحالة الثانية فيحكم بمقتضى القانون وفى الحالتين الثالثة والرابعة تعيد الدعوى الى محكمة المخالفات ليحكم فيها مجددا من قاض غير الذى حكم أولا . وإذا رفض الطعن جاز للمحكمة بحسب الأحوال وبناء على طلب النيابة العمومية أن تحكم على الطاعن بغرامة لا تتجاوز أربع مائة قرش .

ولا تأثر للطعن بطريق النقض والابرام على الحكم فيما يتعلق بالتعويضات وإنما يجوز الطعن فيه بالطرق المبينة بالفصل الرابع من هذا الباب“.

٢ - تعدل المادة ١٧٥ من قانون تحقيق الجنايات المختلط كما يأتى :
”المادة ١٧٥ - يجوز الطعن للأوجه وبالأوضاع المبينة بالمادتين ١٥٣ و١٥٣ مكررة فى كل حكم قاض بالعقوبة .

وفى أعدا الحالتين الثالثة والرابعة المنصوص عليها فى المادة ١٥٣ فيسرى حكم المادة ١٥٤ فتحيل المحكمة القضية الى محكمة الجناح مشكلة من غير القضاة الذين حكموا أولا وإذا مست الحاجة فتحيلها الى محكمة جنح أخرى“.

٣ - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويسرى العمل به بعد نشره فى الجريدة الرسمية بثلاثين يوما .

قانون نمرة ١٢ لسنة ١٩١٧ (*)

بمعدل المادة الثانية من القانون نمرة ١٧ لسنة ١٩١٦
بالاحتياطات التي تُتخذ لإبادة دود لوز القطن

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على القانون نمرة ١٧ لسنة ١٩١٦ بالاحتياطات التي تُتخذ
لإبادة دود لوز القطن ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الزراعة ، وبعد موافقة رأى مجلس الوزراء ؛
وبعد الاطلاع على ما قرره الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة
في ٣٠ يونيه سنة ١٩١٧ بالتطبيق للأمر العالي الصادر في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - يضاف الى المادة الثانية من القانون المتقدم ذكره فقرة أخيرة
بالنص الآتي :

”ومع ذلك فلوزارة الزراعة أن تمنح رخصا خصوصية كلما رأت أنه يمكن
نزع اللوز وإعدامه على وجه أتم بعد قلع أو قطع الجذور. وكل مخالفة لشروط
هذه الرخص تعتبر كأنها مخالفة لأحكام هذا القانون“ .

٢ - على وزراء الداخلية والزراعة والمالية والخفائية تنفيذ هذا القانون
كل منهم فيما يخصه .
صدر بقصر جبارين في ٤ أغسطس سنة ١٩١٧

مرسوم

باعتقاد انتخاب عضو بمجلس الأقباط الأرثوذكس العمومي (†)

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩١٢ بتأليف
مجلس الأقباط الأرثوذكس العمومي ؛

وعلى المرسوم الصادر بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩١٧ بامتداد مدة الأعضاء
المؤلف منهم هذا المجلس لمدة سنة واحدة اعتبارا من أول مارس سنة ١٩١٧ ؛
وبالنظر لوفاء أحد أعضاء المجلس المذكور المعينين بطريق الانتخاب
وضروية تعيين بديله ؛

(*) الوقائع المصرية في ٩ أغسطس سنة ١٩١٧ وجه ٢ من العدد ٦٦

(†) الوقائع المصرية في ١٦ أغسطس سنة ١٩١٧ وجه ١ من العدد ٦٨

وبعد الاطلاع على المادة الثالثة والثلاثين من لائحة ترتيب واختصاصات مجلس الأقباط الأرثوذكس العمومى المصتق عليها بالأمر العالى الصادر فى ٧ رجب سنة ١٣٠٠ (١٤ مايو سنة ١٨٨٣) نمرة ٣ ؛
وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية، وبعد موافقة رأى مجلس الوزراء ؛
رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - يعتمد انتخاب مسلامه ميخائيل بيك عضوا بمجلس الأقباط الأرثوذكس العمومى بدلا من ميتا ابراهيم بيك المتوفى وذلك للجنة الباقية من السنة المقررة فى المرسوم الصادر بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩١٧ المتوّه به بعاليه .
٢ - على وزير الداخلية تنفيذ مرسومنا هذا .

صدر بقصر جبارس فى ٢٣ شوال سنة ١٣٣٥ (١١ أغسطس سنة ١٩١٧)

مرسوم

باعتماد القانون النظامى الحديد للجمعية الجغرافية السلطانية (*)

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ١٩ مايو سنة ١٨٧٥ بإنشاء جمعية جغرافية بالقاهرة ؛
وبعد الاطلاع على قانون الجمعية المذكورة المصتق عليه فى ذلك التاريخ من لدن السلطة العليا ؛

وبناء على ما عرضه علينا الأمير رئيس تلك الجمعية ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - يعتمد القانون النظامى الحديد للجمعية الجغرافية السلطانية المرفق بمرسومنا هذا .

٢ - نتناول هذه الجمعية من الحكومة إعانة سنوية قدرها ستمائة جنيه مصرى .

٣ - على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم .

صدر بقصر جبارس فى ٢٣ شوال سنة ١٣٣٥ (١١ أغسطس سنة ١٩١٧)

(*) الوقائع المصرية فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩١٧ وجه ١ من العدد ٧١

الجمعية الجغرافية السلطانية

القانون النظامى

الباب الأول - غرض الجمعية وأعمالها

مادة ١ - الجمعية الجغرافية السلطانية (الجمعية الجغرافية الخديوية سابقا) التي تأسست بناء على الأمر العالى الصادر فى ١٩ مايو سنة ١٨٧٥ صارت تعديلها طبقا لهذا القانون النظامى الصادر باعتماده المرسوم السلطانى المؤرخ فى ٢٣ شوال سنة ١٣٣٥ (١١ أغسطس سنة ١٩١٧) وغرضها هو درس وتنشيط العلوم المتعلقة بالجغرافية وبنوع أخص بجغرافية أفريقيا ومصر والأقطار الملاصقة لها.

- ٢ - للوصول الى هذا الغرض تقوم الجمعية على الأخص بما يأتى :
- (أ) إنشاء دروس وتنظيم محاضرات أو مناقشات متعلقة بمسائل جغرافية ؛
 - (ب) نشر مؤلفات ورسائل أو مباحث من أى نوع كان ولا سيما نشر مجلة تصدرها الجمعية وتكون بمثابة لسان حالها الرسمى ؛
 - (ج) تنظيم ومساعدة أو تسهيل للمباحث العلمية أو رحلات فى أفريقية بقصد الارتياح والاستطلاع والدرس ؛
 - (د) تنظيم مؤتمرات أو معارض والاشتراك فيها يجتمع منها فى مصر أو فى الخارج ؛
 - (هـ) فتح باب للسابقات وتوزيع جوائز على المؤلفات أو التقيقات أو للمباحث العلمية .

الباب الثانى - موارد الجمعية

- ٣ - تتكون موارد الجمعية مما يأتى :
- (أ) إعانات الحكومة المصرية ؛
 - (ب) اشتراكات الأعضاء ؛
 - (ج) المتحصل من النشرات ؛
 - (د) الهبات والوصايا التي يرخص للجمعية بقبولها ؛
 - (هـ) إيرادات ممتلكات الجمعية ؛
 - (و) وبصفة عامة جميع الإيرادات الأخرى التي يوجد لها المجلس .

الباب الثالث — أعضاء الجمعية

٤ — يكون أعضاء الجمعية على خمسة أنواع :

(أ) أعضاء شرف ؛

(ب) « مراسلون ؛

(ج) « متبرعون ؛

(د) « عاملون ؛

(هـ) « مقبولون .

٥ — يجوز للجلس أن يمنح لقب عضو شرف لمن يقومون بتأدية خدمات جليلة للجمعية أو الجغرافية أفريقية أو الجهات الملاصقة لمصر سواء كانوا قاطنين بالديار المصرية أو بالخارج وهم معفون من دفع الاشتراك السنوى .

٦ — لا يدخل فى عداد الأعضاء المراسلين سوى الأشخاص المقيمين فى الخارج الذى يرى مجلس الجمعية أنهم جديرون بهذا اللقب نظرا لمساعدتهم الهامة فى أعمال الجمعية أو فى تحرير النشرات التى تقوم بإصدارها وهم معفون من دفع الاشتراك السنوى .

٧ — يجوز للجلس أن يطلق لقب عضو متبرع على الأشخاص القاطنين بمصر أو بالخارج الذين يتبرعون بدفع هبة سنوية لا تقل عن عشرة جنيهات مصرية أو الذين يتبرعون بمبلغ من المال أو بأشياء تفيد أعمال الجمعية مما يرى له المجلس قيمة .

٨ — يجوز للجلس أن يعين الأعضاء العاملين من الأشخاص القاطنين بالقاهرة والأعضاء المقبولين من الأشخاص المقيمين فى غير القاهرة سواء كانوا بالقطر المصرى أو بالخارج وذلك بناء على طلب يقدم منهم ويزكيه عضوان من أعضاء الجمعية وهؤلاء الأعضاء يدفعون اشتراكا سنويا قدره جنيه مصرية واحد وعددهم غير محدد .

٩ — ترسل مجلة الجمعية مجانا لجميع أعضائها على اختلاف أنواعهم . وليس لهم الحق إلا فى الأعداد الصادرة فى السنتين التى اشتركوا فيها أو التى قاموا بتسديد قيم اشتراكها بانتظام .

١٠ — كل عضو لم يدفع قيمة الاشتراك يعتبر مستعفيا بعد مضى سنة ويشطب اسمه بعد موافقة رأى المجلس .

الباب الرابع - مجلس الجمعية

١١ - يدير شؤون الجمعية مجلس مؤلف من رئيس يعينه صاحب العظمة السلطانية ومن خمسة عشر عضوا تعينهم الجمعية العمومية من المقيمين والقاطنين بالقاهرة . وتكون مأمورية المجلس لمدة ثلاث سنوات .

ومن باب الاستثناء وبصفة مؤقتة يبقى المجلس الحالى حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٧ ولكن تمثل اختصاصاته طبقا لأحكام هذا القانون النظامى .

١٢ - ينتخب المجلس من بين أعضائه ويكائن للرئيس وأميناً للصندوق وسكرتيراً عاماً . ويكون تعيينهم لمدة المجلس . ويجوز إعادة انتخابهم . وهم يؤدون مع باقى أعضاء المجلس وظائفهم مجاناً .

١٣ - يخرج ثلث أعضاء المجلس سنوياً من ابتداء سنة ١٩١٩ بطريق الاقتراع .

ويجوز إعادة انتخاب الأعضاء الخارجين .

ولمجلس الجمعية أن يعين أعضاء فى المراكز التى تخلو فيه .

ولا تكون عضوية الأعضاء الذين يصير تعيينهم بهذه الصفة إلا لنهاية مدة الأعضاء الذين حلوا هم محالهم .

١٤ - يجتمع المجلس بناء على دعوة الرئيس كلما اقتضت الأحوال ذلك أو بناء على طلب ستة من أعضائه مشتمل على بيان الغرض من الاجتماع . ويجب أن يرسل هذا الطلب الى الرئيس قبل التاريخ الذى يرغبون عقد الاجتماع فيه بخمسة عشر يوماً .

وتصدر قرارات المجلس بأغلبية آراء الأعضاء الحاضرين الذين يجب أن لا يقل عددهم عن ستة أعضاء بما فيهم الرئيس . فاذا تساوت الأصوات كان رأى الفريق الذى منه الرئيس راجحاً .

وتكون مناقشات المجلس فى المسائل المبينة فى كشف المسائل .

الباب الخامس - اختصاصات المجلس

١٥ - يدير المجلس ممتلكات الجمعية ويعمل على ترقية الجمعية طبقاً لقانونها النظامى ؛

ويضع لوائح الجمعية ويراقب العمل بها بكل دقة ؛

ويعين الأعضاء على اختلاف أنواعهم ويقرر شرط أسمائهم عند الاقتضاء ؛

ويقبل أو يرفض الهبات أو الاعانات التي تقدم للجمعية ؛
ويعين أو يفصل المستخدمين ذوى المرتبات بناء على اقتراح الرئيس ؛
ويمحوله أن يشتري لحساب الجمعية أى منقول أو أى عقار ؛
ويتقاضى أمام المحاكم باسم الرئيس سواء كانت الجمعية مدعية أو مدعى عليها ؛
ويضع كشف المسائل التي ستعرض على الجمعية العمومية في جلساتها
الاعتيادية أو غير الاعتيادية ويعين تاريخ الانعقاد ؛
ويقوم بعمل الميزانية لعرضها على الجمعية العمومية ؛
ويقترح إدخال تعديلات على قانون الجمعية . وهذه التعديلات يجب
عرضها على الحضرة السلطانية للتصديق السامى عليها .

الباب السادس — اختصاصات الرئيس

١٦ — الرئيس هو الذى يتولى الادارة العامة لجميع أعمال الجمعية ؛
ويراقب تنفيذ قرارات المجلس والجمعيات العمومية ؛
ويرأس جلسات المجلس والجمعيات العمومية ويوقع على محاضرها ؛
ويدعو المجلس والجمعيات العمومية الى الاجتماع ويضع كشف المسائل
الذى سيعرض عليها ؛
ويمضى على المكاتبات ، وله السيطرة التامة على موظفى الجمعية ذوى
المرتبات ، وله أن يعين اختصاصاتهم أو أن يعزل فيها ؛
وهو الذى يمثل الجمعية عند دعوتها فى الحفلات والمؤتمرات والمعارض
والاجتماعات من أى نوع كانت .

١٧ — اذا غاب الرئيس أو منعه مانع ناب عنه أقدم الوكيلين ، فان غابا
تكون الرئاسة لأقدم أعضاء المجلس .

والقرارات التي تصدر بهذه الصفة تكون قاصرة على الأعمال العادية دون
التعرض مطلقا لأية مسألة من المسائل المتعلقة بادارة الجمعية الداخلية .

الباب السابع — اختصاصات أمين الصندوق

١٨ — يراقب أمين الصندوق جميع الاشتراكات وتحصيل المبالغ
المستحقة من أى نوع كانت ؛

ويمضى على جميع الأوراق والمخالصات الداخلة فى اختصاصاته ؛
وعليه توظيف أموال الجمعية باسمها طبقا لتعليمات المجلس ؛

وعرض على الرئيس كل ثلاثة شهور تقريرا عن حالة الدخل والخرج وحساب الأرباح والخسائر ويوقع الرئيس أيضا على هذا التقرير ؛ وهو يحضر ميزانية الجمعية للسنة التالية ويعرضها على المجلس في شهر مارس وكذلك يعرض في شهر مايو الحساب الختامى وتقريرا عن حالة الجمعية المالية للسنة التى تنتدى في أول أبريل وتنتهى في ٣١ مارس من كل سنة .

الباب الثامن - اختصاصات السكرتير العام

١٩ - السكرتير العام يساعد الرئيس فى الإدارة العامة للجمعية ؛ ويحضر كشوف المسائل التى سينظرها المجلس أو الجمعيات العمومية ويعرضها على الرئيس للتصديق عليها ؛ ويحضر محاضر جلسات المجلس والجمعيات العمومية ويوقع عليها مع الرئيس ؛ ويسعى فى إيجاد وحفظ علاقات الجمعية مع الجمعيات العلمية والرؤاد والجغرافيين والطبايعين بمصر أو بالبلاد الأجنبية .

الباب التاسع - الموظفون الإداريون

٢٠ - موظفو الجمعية الإداريون هم :
سكرتير ؛ وأمين خزانة المكتب ؛ وأمين المحفوظات .
والمجلس بناء على اقتراح الرئيس يعين هؤلاء الموظفين ويحدد رواتبهم ويعدّها كلها رأى لزوما لذلك .

٢١ - يقوم السكرتير تحت إدارة الرئيس وإشرافه بالأعمال الآتية :
(أ) يعرض على الرئيس ويمضى منه كل مكتبة تتعلق بأعمال الجمعية ماعدا ما كان خاصا منها بخزانة كتبها أو مجموعاتها ؛
(ب) لا يجوز له أن يرسل مكتبة رسمية أو شبه رسمية قبل أخذ رأى الرئيس بخصوصها وتلقى الأوامر منه ؛
(ج) يكون لديه دفتر قيد فيه أولا فاقولا المسائل التى ستعرض على مجلس الجمعية ؛

(د) ويكون لديه أيضا دفتران لقيد محاضر المجلس ومحاضر الجمعيات العمومية . وهذه المحاضر يجب نقل صورتها بأكملها فى اليوم التالى للجلسة التى تليها فيها وصار التصديق عليها وتوقيعها من الرئيس والسكرتير العام . أما الخاص منها بالجمعية العمومية فيوقع عليه أيضا أمين الصندوق ؛

(هـ) ويحضر مشروع تقرير سنوى عن ادارة المجلس ويعرضه على الرئيس بعد أن يضع السكرتير العام علامته عليه ؛

(و) ويؤال لجنة تحرير مجلة الجمعية المعينة بمعرفة المجلس بجميع المواد والمستندات التي تكون ضرورية أو نافعة لتسهيل المهمة المنوطة بها ؛

(ز) ويعاون السكرتير العام في أعماله اذا رأى هذا الأخير لزوما لذلك .

٢٢ — يقوم أمين خزانة الكتب تحت ادارة الرئيس وشرافه :

(أ) بحفظ خزانة كتب الجمعية ومحفوظاتها ومتحفها ؛

(ب) بالاعتناء بترتيبها وصيانتها وتحرير الفقهارس ؛

(ج) بجرد ممتلكات الجمعية من منقولات وعقارات واستيفائه أولا فاولا ؛

(د) باستلام جميع ما يرد للجمعية من المؤلفات وضيها وكذلك جميع المراسلات الخاصة بخزانة الكتب والمجموعات مع إحاطة الرئيس علما بها ؛

(هـ) بموافاة لجنة تحرير المجلة بجميع ما تطلبه من البيانات الخاصة بخزانة الكتب والمجموعات .

٢٣ — على أمين المحفوظات أن يهتم بنوع أخص بترتيب محفوظات

الجمعية وأوراقها الرسمية ومصوراتها الجغرافية (الخرائط) ويعاون أمين خزانة الكتب في أعماله .

وعليه أيضا أن يقيّد المكاتبات المتبادلة مع الجمعية .

٢٤ — يجوز للرئيس كلما رأى موجبا لذلك أن يعدّل اختصاصات

موظفى الجمعية ذوى المرتبات .

الباب العاشر — فى الجمعية العمومية

٢٥ — فى خلال شهر ديسمبر من كل سنة يُدعى الأعضاء العاملون

الى الاجتماع بهيئة جمعية عمومية بكّلب بسيط يرسل اليهم بطريق البريد قبل التاريخ المحدّد للاجتماع بأسبوع .

ويجب أن تكون الدعوة مشتملة على بيان يوم الانقاد ومكانه وساعته والفرس منه .

يجوز دعوة الجمعية العمومية لاجتماع فوق العادة اذا رأى مجلس الجمعية لزوما لذلك أو اذا تقدّم طلب مكتوب الى الرئيس موقعا عليه من ثلثى الأعضاء

العاملين على الأقل .

يرأس الجمعيات العمومية رئيس الجمعية، فإذا تغيب نائب عنه أقدم الوكيلين؛ فان غابا تكون الرئاسة لأقدم الأعضاء .

يعاون الرئيس فى ادارة الجمعية العمومية ثلاثة مساعدون ينتخبهم المجلس لذلك من بين أعضائه .

وينضم اليهم السكرتير العام وأمين صندوق الجمعية .

ويتكون من هؤلاء الأعضاء الخمسة قلم ادارة الجمعية العمومية .

٢٦ - يدير الرئيس المناقشات وله فى ذلك أوسع سلطة .

لا يجوز أن تتعدى المناقشة فى الجمعيات العمومية المسائل الواردة فى كشف

المسائل الموضوع بمعرفة المجلس والذى يتلوه الرئيس عند افتتاح الجلسة .

ولأجل أن يكون اجتماع الجمعية العمومية صحيحا يجب أن يحضرها ثلثا

الأعضاء المقيدين على الأقل .

فإذا لم يتم النصاب القانونى فى الاجتماع الأول تجل الجمعية لميعاد ثمانية أيام

وحينئذ تكون قرارات الجمعية صحيحة مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين .

تطلع الجمعية على التقرير الذى يعرض عليها عن حسابات السنة وتختل طرف

المجلس عن إدارته إذا كان هناك عمل لهذا الاخلاء وتباشر انتخاب أعضاء المجلس

وتفاوض فى جميع المسائل الواردة فى كشف المسائل دون سواها .

وتصدر قرارات الجمعية العمومية بأغلبية أصوات الأعضاء الذين اشتركوا

فى التصويت . وتكون هذه القرارات نافذة حتى على الأعضاء الغائبين

أو المنشقين .

٢٧ - يكون جلسات الجمعية العمومية محاضر تقيد فى دفتر خاص يوقع

عليها الرئيس وأمين الصندوق والسكرتير العام .

الباب الحادى عشر - أحكام عامة

٢٨ - يجوز للجمعية بناء على رأى وتصديق مجلسها استبدال أو بيع أى

مؤلف مطبوع أو أية قطعة من مجموعاتها متى كان لديها من ذلك نسخ متعددة .

٢٩ - فى حالة انحلال الجمعية تقرّر جميعتها العمومية كيفية استعمال ممتلكاتها

ونذلك مع تصديق الحكومة المصرية .

٣٠ - لا يجوز إدخال أى تعديل على هذا القانون إلا بتصديق الحكومة

المصرية بناء على اقتراح مجلس الجمعية .

٣١ - تلتى جميع القرارات والأحكام واللوائح المخالفة لهذا القانون النظامى .

مرسوم

بإتقاص زراعة القطن في سنة ١٩١٨ (*)

نحن سلطان مصر

نظرا لاستحالة الاعتماد على استيراد شئ من الغلال أو الدقيق من الخارج؛
وبما أنه من الضروري حينئذ العمل على ما يكفل تموين البلاد
حاصلاتها؛

ونظرا لأن ما تنتجه البلاد الآن من الغلال ينقص نقصا عظيما عما تستهلكه؛
ونظرا لأنه من الضروري سد هذا العجز بإتقاص مساحة الأراضي التي
تزرع قطنًا بنسبة العجز المذكور؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الزراعة، وموافقة رأى مجلس الوزراء؛
وبعد الاطلاع على ما قرره الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة
في ٨ سبتمبر سنة ١٩١٧ بالتطبيق للأمر العالي الصادر في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩؛
رسمنا بما هوأت :

مادة ١ - (١) تمنع زراعة القطن في أراضي الحياض بالوجه القبلي منعا
قطعيًا؛

(ب) لايسوغ لأى مالك أو مستأجر أن يزرع من القطن ما تزيد مساحته
على ثلث مساحة ملك زراعى واحد .

٢ - الأراضي الواقعة في الحياض الممملول لها حُوش الآن والمتنفة
بالرى الصيفى بواسطة النيل أو الترغ بمقتضى ترخيص خاص من مصلحة
الرى لايسرى عليها حكم الفقرة (١) من المادة الأولى من مرسومنا هذا
ويسرى عليها حكم الفقرة (ب) منها .

٣ - كل ملك لا يصلح لإنتاج محصول عادى من الغلال يعفى من
تطبيق الفقرة (ب) من المادة الأولى عليه وذلك بترخيص من وزير
الزراعة .

٤ - فيما يتعلق بتطبيق الفقرة (ب) من المادة الأولى لا تدخل
الأراضي البور ولا الأراضي غير الصالحة لزراعة الغلال أو القطن في تقدير
مساحة الملك .

(*) الوقائع المصرية في ٩ سبتمبر سنة ١٩١٧ وجه ١ من العدد ٧٥

وفضلا عن ذلك فإن الأراضي المملوكة لشخص واحد في قريتين أو أكثر تعتبر كأنها مكوّنة لأملاك زراعية مختلفة إلا اذا صدر ترخيص بخلاف ذلك من موظف يعينه وزير الزراعة لهذا الغرض .

٥ — فيما يتعلق بتطبيق الفقرة (ب) من المادة الأولى يجوز اعتبار الأراضي المتجاوزة للملكة لملأك مختلفين كأنها ملك زراعى واحد بناء على طلب أصحابها وبعد مصادقة الموظف الذى يعينه وزير الزراعة لهذا الغرض .
٦ — كل مخالفة لأحكام هذا المرسوم تكون عقوبتها الحبس لمدة لا تتجاوز سبعة أيام وغرامة لا تزيد على مائة قرش أو إحدى هاتين العقوبتين وتحكم المحكمة عند الاقتضاء بالمصادرة .

وبصرف النظر عن المحاكمة الجنائية فإن عمال وزارة الزراعة بعد تحريرهم محضر المخالفة يباشرون على مصاريف مرتكب المخالفة نزع وإتلاف كل قطن متررع مخالفة لهذه الأحكام .

وتحصل هذه المصاريف بالطريقة الادارية طبقا للأمر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

٧ — يكون إثبات المخالفات بمعرفة رجال الضبطية القضائية أو أى عامل من وزارة الزراعة يتدب لهذا الغرض .

٨ — اذا أقيمت الدعوى على أجنبى ووطنى مع المخالفة واحدة فالنظر فيها يكون من اختصاص القضاء المختلط عن جميع المتهمين .

٩ — على وزيرى الزراعة والحقانية تنفيذ مرسومنا هذا كل منهما فيما يخصه .

صدر باليخت "سيار" فى يوم السبت ٢١ ذى القعدة سنة ١٣٣٥ (٨ سبتمبر سنة ١٩١٧)

قانون نمرة ١٣ لسنة ١٩١٧ (*)

بخصوص تسجيل المراكب

نحن سلطان مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير الأشغال العمومية ، وبعد موافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هوآت :

مادة ١ - جميع المراكب ماعدا المسجلة من قبل في الموانئ أو البحيرات يجب تسجيلها سواء كانت سائرة أم راسية في النيل أو في الترع أو في المصارف أو في أية مياه داخلية أخرى .

ويراد بلفظة "المراكب" أوسع ما تطلق عليه من المعاني فهي تشمل كل مركب يسير بالبخار أو بالشرع أو بأية واسطة أخرى من وسائل التحريك وكذا كل ما يتخذ من المنشآت العامة للتجارة أو للسكنى أو لأى ارتفاع شخصى آخر .

٢ - لا يكون التسجيل صحيحا إلا لمدة سنة واحدة .

وتصدر شهادة التسجيل في مقابل دفع رسم حسب التعريف الآتية :
عشرة قروش عن المراكب التي لا يتجاوز طولها عند خط التعويم ٢٠ قدما ؛
عشرون قرشا عن المراكب التي يزيد طولها عند خط التعويم على ٢٠ قدما
ولا يتجاوز ٦٠ قدما ؛

ثلاثون قرشا عن المراكب التي تتجاوز ٦٠ قدما .
وتحصل هذه الرسوم عنها عند كل تجديد يحصل في الشهادة وكذا عند كل تغيير يحصل في ملكية المركب .

٣ - يجب أن يكون على كل مركب رقم التسجيل .

٤ - على وزيرى الداخلية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

ولما أن يصدر جميع القرارات اللازمة للتنفيذ .

صدر باليخت "سيار" في ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٣٥ (١٤ سبتمبر سنة ١٩١٧)

مرسوم

بإنشاء مصلحة للتموين لمدة الحرب ^(١)

نحن سلطان مصر

بناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء ، وموافقة رأى المجلس

المشار إليه ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — تنشأ لمدة الحرب مصلحة للتموين تلحق بوزارة الداخلية ويطلق على رئيسها لقب مراقب التموين .

٢ — تحصر هذه المصلحة لديها كل المسائل الخاصة بتموين البلاد من المأكولات والحاجيات الأولية وتدرس الأسعار المحلية وتتبع عن قرب ما يحدث من تقلبات في أسواق القطر المختلفة وتعرض جميع الاقتراحات التي ترى فائدها لأجل وضع القواعد لتحديد هذه الأسعار وتستقصى بجميع الوسائل التي لديها عما قد يحدث من نقص التموين في بعض جهات القطر بصفة خاصة وتضع عند الاقتضاء نظاما لتوزيع المأكولات والحاجيات الأولية في البلاد وتسهر على منع كل احتكار وبوجه عام على معالجة كل صعوبة في تموين القطر وتقوم بتنفيذ كل ما يتقرر من التدابير .

٣ — على رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية تنفيذ هذا المرسوم .
صدر بالبحث "سيار" في ٩ ذي الحجة سنة ١٣٣٥ (٢٦ سبتمبر سنة ١٩١٧)

مرسوم

بتقرير رسم على السكر المصنوع أو المكر في القطر المصري (*)

نحن سلطان مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — ابتداء من صدور مرسومنا هذا يتحصل على السكر المصنوع أو المكر في القطر المصري رسم قيمته سبعة عشر مليا ونصف عن كل أقة .
٢ — يستحق الرسم المذكور في وقت خروج السكر من المعمل وكل ما يوجد من السكر خارجا عن المعمل ولم يدفع عنه الرسم يعتبر مهربا ويصادر لجانب الحكومة .

٣ — السكر المصنوع في القطر المصري ويصير تصديره للخارج يرد الرسم المتحصل عنه .

(*) الوقائع المصرية في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩١٧ وبه ١ من العدد ٨١

- ٤ - يعفى من كل رسم السكر اللازم للسلطة العسكرية البريطانية .
 - ٥ - يعفى من الرسم المقرّر في المادة الأولى من هذا المرسوم السكر الناتج من المصانع المحلية الصغيرة التي تستغل بدون مساعدة أية قوة ميكانيكية .
 - ٦ - على وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم ونشر جميع اللوائح اللازمة لذلك .
- صدر باليخت "سيار" في ٩ ذي الحجة سنة ١٣٣٥ (٢٦ سبتمبر سنة ١٩١٧)

مجموعة القوانين والمراسيم المتعلقة بالشؤون العامة

الثلاثة شهور الرابعة من سنة ١٩١٧

المرسوم السلطاني
بتشكيل الوزارة الجديدة (*)

نحن سلطان مصر
بعد الاطلاع على الأمر الكريم الصادر في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ ؟
وبعد الاطلاع على أمرنا الكريم الصادر في هذا اليوم ؟
وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء ؟
ومننا بما هوأت ؟
مادة ١ — عين حسين رشدي باشا وزيرا للداخلية ؟
واسماعيل مري باشا وزيرا للاشغال العمومية والحرية والبحرية ؟
وأحمد حلمي باشا وزيرا للزراعة ؟
ويوسف وهب باشا وزيرا للالية ؟
وعبدى يكن باشا وزيرا للعارف العمومية ؟
وعبد الخالق ثروت باشا وزيرا للحقانية ؟
وابراهيم فتحى باشا وزيرا للأوقاف ؟
٢ — على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ مرسومنا هذا .
صدر بمصر بالمرأى الخصوصية في ٢٣ ذى الحجة سنة ١٣٣٥ (١٠ أكتوبر سنة ١٩١٧)

مرسوم
خاص بتعديل الأمر المالى الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢ (٢)

نحن سلطان مصر
بعد الاطلاع على الأمر المالى الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢ الخاص بتجديد جيشنا وبحريتنا ؟
وبما أنه من مصلحة البلاد تشجيع التطوع ببعض الفرق والخدمات الملحقه بجيوش صاحب الجلالة
البريطانية مع ضمان استبقاء موارد التجديد لجيشنا ؟
وبناء على ما عرضه علينا وزير الحرية والبحرية وموافقة رأى مجلس الوزراء ؟
ومننا بما هوأت ؟
مادة ١ — فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في المادة التالية فكل شخص ملزم بالخدمة العسكرية
طبقا لأحكام الأمر المالى الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢ يعنى من الالتزام بهذه الخدمة اذا تطوع
وخدم بلا انقطاع مدة عام كامل بفرقة العمال المصرية أو بفرقة النقل بالجمال أو بأية خدمة أخرى
من خدمات التشييلات الملحقه بجيوش صاحب الجلالة البريطانية وعترف بها بهذه الصفة بقرار من
وزير حريتنا .

(*) الوقائع المصرية في ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٧ وجه ١ من العدد ٨٦

(٢) الوقائع المصرية في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩١٧ وجه ١ من العدد ٩٠

٢ - لآسرى أحكام المادة الأولى :

- (أ) على أى قمر من أقمار قرعة سنة ١٩١٥ تحت الاستدعاء لكشف الطلي لأجل تجنيده
في أكتوبر ونوفمبر وديسمبر سنة ١٩١٧ وفي يناير سنة ١٩١٨ ؛
(ب) على أى شخص لم يجند بعد ثبوت لياقته في الكشف الطلي المتوخى عنه في الفقرة السابقة
بل بقى تحت الطلب إلا اذا حصل على ترخيص من وزارة الحربية يتيح له الاندماج في سلك احدى
الفرق أو الخدمات المذكورة في المادة الأولى ؛
(ج) على كل شخص مدرج اسمه في قوائم قرعة سنة ١٩١٧ ؛
(د) على كل شخص ملزم بالتجنيد لمدة ست سنوات نظير مخالفته لأحكام الأمر العالى الصادر
في ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢ .
٣ - على وزير الحربية والبحرية تنفيذ هذا المرسوم ويسرى مفعوله من تاريخ نشره بالجريدة
الرسمية .
صدر بمرأى عايدى في ٣ محرم سنة ١٣٣٦ (٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٧)

مرموم

يمنع تصدير الفضة (*)

- نحن سلطان مصر
بناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،
رسمنا بما هوأت :
مادة ١ - تصدير الفضة أو إعادة تصديرها عن جميع النجوم البرية أو البحرية ولاية جهة كانت
سواء كانت مسكوكة أو مسبوكة هو محظور إلا بترخيص خاص من وزير المالية .
٢ - على وزير المالية تنفيذ مرسومنا هذا ، ويسرى العمل به بمجرد نشره في الجريدة الرسمية .
صدر بمرأى عايدى في ٨ محرم سنة ١٣٣٦ (٢٥ أكتوبر سنة ١٩١٧)

قانون نمرة ١٤ لسنة ١٩١٧ (*)

- باستمرار تحصيل عشور النخيل في سنة ١٩١٩ على موجب تعداد النخيل المعمول به من سنة ١٩٠٧
نحن سلطان مصر
بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٨٩٠ عن مال النخيل وتحصيله ؛
وعلى القانون نمرة ١ الصادر في ٢٥ يناير سنة ١٩١٢ ؛
وعلى القانون نمرة ٣٠ الصادر في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٢ ؛
وعلى القانون نمرة ٣ الصادر في ٨ فبراير سنة ١٩١٦ ؛
وعلى القانون نمرة ٢٨ الصادر في ٥ ديسمبر سنة ١٩١٦ ؛
وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛
رسمنا بما هوأت :
مادة ١ - يستمر تحصيل مال النخيل في سنة ١٩١٩ على حسب التعداد الجارى به العمل
منذ سنة ١٩٠٧ .
٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

صدر بمرأى عايدى في ١١ صفر سنة ١٣٣٦ (٢٦ نوفمبر سنة ١٩١٧)

(*) الوقائع المصرية في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩١٧ وجه ١ من العدد ٩٢

(†) الوقائع المصرية في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩١٧ وجه ١ من العدد ١٠١

مرسوم

خاص بمدة الخدمة في الحرس السلطاني ووابورات الركائب السلطانية (١)

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢ الخاص بالقربة بليشنا وبحريتنا ؛
ولما كان من الضروري لتحقيق رغبتنا في زيادة رقي رجال الحرس السلطاني ووابورات الركائب
السلطانية أن تطال مدة الخدمة فيها ؛

وحيث ان من يقضى مثل هذه المدة الطويلة في الخدمة يجب إعفاؤه من الخدمة في الرديف
أوفى البوليس أوفى خفر السواحل ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير البحرية والبحرية ، وبعد موافقة رأى مجلس الوزراء ؛

وحمنا بما هوأت ؛

مادة ١ - تطال مدة الخدمة في الحرس السلطاني ووابورات الركائب السلطانية الى سبع سنين .
وكل من يتقدم بهذا هذه المدة يعنى من الخدمة في الرديف أوفى البوليس أو خفر السواحل .
٢ - كل من يتقدم طبقاً لأحكام المادة السابقة يكون مستحقاً للرفق عند أول موعد من مواعيد
الرفق يحل بعد انقضاء سبع سنين من بدء خدمته .

٣ - أحكام الأمر العالي الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢ المتعلقة بالتجنيد أو الخدمة
أو الرقت تظل نافذة المفعول بالنسبة للحرس السلطاني ووابورات الركائب السلطانية وذلك مع مراعاة
أحكام هذا المرسوم .

٤ - يكون هذا المرسوم نافذ المفعول من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، ويسرى على كل
من يكون ملزماً بالخدمة في الجيش أو البحرية ولم يطلب للتجنيد قبل التاريخ المذكور .

٥ - على وزير البحرية والبحرية تنفيذ هذا المرسوم .

صدر بمرأى عابدين في ١١ صفر سنة ١٣٣٦ (٢٦ نوفمبر سنة ١٩١٧)

قانون نمره ١٥ لسنة ١٩١٧ (٢)

بتمديد القانون نمره ١٧ لسنة ١٩١٦ المعدل بالقانون نمره ١٢ لسنة ١٩١٧

بالاحتياطات التي تتخذ لإبادة دود لوز القطن

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على القانون نمره ١٧ لسنة ١٩١٦ المعدل بالقانون نمره ١٢ لسنة ١٩١٧
بالاحتياطات التي تتخذ لإبادة دود لوز القطن ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الزراعة ، وبعد موافقة رأى مجلس الوزراء ؛

وبعد الاطلاع على ما قرره الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المخططة في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩١٧

بالطبيق للأمر العالي الصادر في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ ؛

(*) الوقائع المصرية في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩١٧ وجه ١ من العدد ١٠١

(٢) الوقائع المصرية في ٣ ديسمبر سنة ١٩١٧ وجه ١ من العدد ١٠٢

رسمنا بما هوأت :

مادة ١ - تمّثل الفقرة (٤) من المادة الرابعة من القانون نمرة ١٧ لسنة ١٩١٦ المعدل بالقانون نمرة ١٢ لسنة ١٩١٧ كما يأتي :

“(٤) عند مخالفة أحكام الفقرة الثالثة من المادة الثانية ضبط التجيرات وإعدامها أو إجراء نزع أو جمع اللوزات وإعدامها تحت مراقبتهم وإن اقتضت الحال فبواسطتهم مباشرة.”

٢ - تمّثل الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون المذكور كما يأتي :

”وفضلا عن كل محاكمة جنائية تقوم السلطة المحلية أو العمال الذين تندهم وزارة الزراعة لهذا الفرض بما يأتي :

(١) عند مخالفة الجزء الأول من الفقرة السابقة ضبط الأخطاب وإعدامها أو إجراء نزع اللوزات وإعدامها تحت مراقبتهم وإن اقتضت الحال فبواسطتهم مباشرة . وتحصل نفقات هذه العمليات بالطرق الادارية طبقا لأحكام الأمر المالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ ؛

(٢) عند مخالفة الجزء الثاني من الفقرة المذكورة ضبط اللوزات وإعدامها .“

٣ - على وزراء الداخلية والزراعة والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه . ويرى العمل به بمجرد نشره بالجريدة الرسمية .

صدر برأى طابدين في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩١٧

مرسوم

بتقدير رسوم ارسال طرود البوسة الصادرة من القطر المصري الى السودان (*)

نحن سلطان مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هوأت :

مادة ١ - جعل رسم ارسال طرود البوسة الصادرة من القطر المصري الى السودان كما يأتي :

٥٠ مليا من كل طرد لا يزيد وزنه عن كيلوجرام .

٨٠ مليا من كل طرد يزيد وزنه عن كيلوجرام ولا يتجاوز ثلاثة كيلوجرامات .

١١٠ مليات من كل طرد يزيد وزنه عن ثلاثة كيلوجرامات ولكنه لا يزيد عن خمسة كيلوجرامات .

٢ - على وزير المالية تنفيذ مرسومنا هذا . ويرى العمل به ابتداء من أول يناير سنة ١٩١٨

صدر برأى طابدين في ١٨ صفر سنة ١٣٣٦ (٣ ديسمبر سنة ١٩١٧)

قانون نمرة ١٦ لسنة ١٩١٧ (٤)

بتعديل المادة الحادية عشرة بعد المائة من لائحة الاجراءات في المواد المدنية

والمخالفات أمام محاكم الأخطا

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على المادة الحادية عشرة بعد المائة من القانون نمرة ١٧ لسنة ١٩١٣ الصادر

بلائحة الاجراءات في المواد المدنية والمخالفات أمام محاكم الأخطا ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحفانية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

(*) الوقائع المصرية في ٦ ديسمبر سنة ١٩١٧ وجه ١ من العدد ١٠٣

(٤) الوقائع المصرية في ١٣ ديسمبر سنة ١٩١٧ وجه ١ من العدد ١٠٥

رسمنا بما هو آت :

- مادة ١ - تمكّل المادة الحادية عشرة بعد المائة من القانون نمرة ١٧ لسنة ١٩١٣ الصادر بلائحة الاجراءات في المواد المدنية والمخالفات أمام محاكم الأخطاط كما يأتي :
- ” يجب أن يحلف الأعيان الذين تشكل منهم محاكم الأخطاط علينا بأنهم يؤدون وظائفهم بالصدق والأمانة أمام رئيس المحكمة الابتدائية الأهلية الداخل في دائرة اختصاصها محكمة الخطط “.
- ٢ - على وزير الحفائية تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من يوم نشره في الجريدة الرسمية .
- صدر برأى حايدني في ٢٥ صفر سنة ١٣٣٦ (١٠ ديسمبر سنة ١٩١٧)

مرسوم

بتعديل حدود بندر طنطا الواجب تحصيل عوائد الأملاك على المباني الداخلة فيها (*)

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على الأمر المالى الصادر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٩٩ بتحديد دائرة بندر طنطا الواجب تحصيل عوائد الأملاك على المباني الداخلة فيها ؛

وحيث ان ما حصل في ذلك البند من الاتساع يدعو الى تعديل هذه الدائرة ؛

فبناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - تكون حدود بندر طنطا كما يأتي :

أولاً - الحد البحرى (١) خط مستقيم أول يخرف شرقا عن الشمال الحقيقي بنحو ١١٠ درجات و ٣٨ دقيقة و يبلغ طوله ٥٨٥ مترا تقريبا ينتهى من نقطة (مرموزها على الخريطة بحرف A) كائنه في منتصف كوبرى لحافه على ترعة القاصد تجاه سكن لحافه و ينتهى الى نقطة (مرموزها على الخريطة بحرف B) كائنه في منتصف بروج بناء على جسر ترعة لحافه الغربى «لروة الخطباء وهديه» قبل سكن لحافه .

(ب) خط مستقيم ثان يخرف شرقا عن الشمال الحقيقي بنحو ١٢٢ درجة و يبلغ طوله ١٦٧٣ مترا تقريبا ينتهى من نقطة B المذكورة قبل و ينتهى الى نقطة (مرموزها على الخريطة بحرف C) كائنه في منتصف بروج بناء في الجسر الغربى لجنانية شبشير تجاه مسقة أبو شنادى الخصوصية في الحد بين زمام ناحيتى طنطا و لحافه .

ثانيا - الحد الشرقى خط مستقيم يخرف غربا عن الشمال الحقيقي بنحو ١٦٩ درجة و ٣٢ دقيقة و يبلغ طوله ١٨١٤ مترا تقريبا ينتهى من نقطة C المذكورة قبل و ينتهى الى نقطة (مرموزها على الخريطة بحرف D) و هى على محور بناء مدخنة و ابور لصنع بلاط الامنت ملك عبد الحيد افندى كساب .

ثالثا - الحد القبلى (١) خط مستقيم أول يخرف غربا عن الشمال الحقيقي بنحو ١٣١ درجة و ٣ دقائق و يبلغ طوله ١٠٣٨ مترا تقريبا ينتهى من نقطة D المذكورة قبل و ينتهى الى نقطة (مرموزها على الخريطة بحرف E) كائنه على محور شرط سكة حديد الحكومة المصرية « في الخط من مصر الى اسكندرية » بين علامتى الكيلومتر نمرة ٨٥ .

(*) الوثائق المصرية في ١٣ ديسمبر سنة ١٩١٧ وجه ١ من العدد ١٠٥

(ب) خط مستقيم ثانٍ يخترق غرباً عن الشمال الحقيقي بنحو ٩٢ درجة و ١٥ دقيقة ويبلغ طوله ١٠٤٧ متراً تقريباً. يتبدأ من نقطة B المذكورة قبل ويتهى إلى نقطة (مرموز لها على الخريطة بخرف P) وهي سيمانفور المسافة النازل لفرع أشمون نمرة ١٥ الواقع قبلى علامة الكيلومتر نمرة ٩٢ بمسافة ٤٦ متراً تقريباً .

رابعا - الحد الغربي (١) خط مستقيم أول يخترق غرباً عن الشمال الحقيقي بنحو ٣٤ درجة و ٥ دقائق ويبلغ طوله ٢٠٠٧ أمتار تقريباً. يتبدأ من نقطة B المذكورة قبل ويتهى إلى نقطة (مرموز لها على الخريطة بخرف G) وهي سيمانفور الوسط الطالع نمرة ٢٤ الموضوع غربى كشك اشارات طحطان نمرة ٤ بمسافة ٩٤ متراً تقريباً .

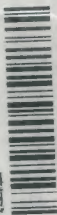
(ب) خط مستقيم ثانٍ يخترق شرقاً عن الشمال الحقيقي بنحو ٣٤ درجة و ١٢ دقيقة ويبلغ طوله ٢٣٤٢ متراً تقريباً. يتبدأ من نقطة G المذكورة قبل ويتهى إلى النقطة (المرموز لها على الخريطة بخرف A) التى هى ابتداء ونهاية هذا التحديد .

٢ - على وزير المالية تنفيذ مرسومنا هذا من أول يناير سنة ١٩١٨ .

صدر بمرأى طابدين فى ٢٥ صفر سنة ١٣٣٦ (١٠ ديسمبر سنة ١٩١٧)

(المطبعة الاميرية ٢٥٧٠/١٩١٨/٧٢٠)

Bibliotheca Alexandrina



0432508